الأكاديمية العربية في الدنمارك

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

المشاكل المحاسبية المعاصرة

بحث لمادة المشاكل المحاسبية المعاصرة

أعداد طالب الماجستير / حسين عبد الجليل آل غزوي

أشراف / أ.د وليد الحيالي

٢٠١٠م

فهرس المحتويات

الفصل الأول

قياس منافع الأنشطة الاجتماعية

المقدمة :

يعتبر موضوع هذا الفصل من المواضيع الحديثة والتي لا تزال تعاني من مشاكل كثيرة ومن أهمها قياس منافع الأنشطة الاجتماعية والتي تعتبر في الوقت الحالي من أهم فروع المحاسبة والتي تسمى بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومن الملاحظ زيادة الاهتمام من قبل الشركات للأنشطة الاجتماعية التي تقدمها للمجتمع وخاصة شركات المساهمة العامة، ومنذ بداية السبعينات من القرن الماضي اقترحت عدة أساليب لقياس مثل هذه الأحداث وتسجيلها ومتابعتها، أما المشكلة الحقيقية فتكمن في قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها، حيث تعرف المنافع الاجتماعية بأنها الفوائد التي يتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها قياسا نقدياً، في حين أن مقدار ما أصاب المجتمع من أضرار وهو ما يعرف بالتكاليف الاجتماعية نتيجة ممارسة المشروع لأعماله، وسوف نتطرق في هذا البحث إلى التعريف بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وعن أهم المشاكل التي تأثرت بها وكذلك سنتطرق الى الأساليب المقترحة لقياس المنافع الاجتماعية.

مشكلة البحث:

أن المشكلة تكمن في قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها وكذلك الأهمال والتباطؤ في إصدار معايير محاسبية تخص المحاسبة الاجتماعية وخاصة قياس منافع الأنشطة الاجتماعية بطرق أكثر موضوعية بعيدة عن الاجتهادات الشخصية وكذلك الحاجة لنشرها في التقارير المالية.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث تناوله موضوعاً معاصراً مهماً، وهو محاوله للإجابة على بعض الأسئلة والمواضيع في مجال قياس منافع الأنشطة الاجتماعية وذلك في ظل التوسع المحاسبي المعاصر للمحاسبة الاجتماعية للشركات وبضرورة توفير وتطوير نظم القياس للقوائم المالية التي تشمل المحاسبة الاجتماعية لهذه الشركات.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية قياس المنافع الاجتماعية في الشركات ونشر قوائم مالية عن المحاسبة الاجتماعية والتي تبين مدى تقديم خدمات اجتماعية ومعرفة مدى قدرة هذه الشركات بمشاركة المجتمع، وكذلك معرفة الأساليب والطرق للمحاسبة الاجتماعية وتسليط الضوء على المحاولات من قبل المنظمات والهيئات الدولية للمحاسبة.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

يعد موضوع المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال من المواضيع التي تزايد الاهتمام بها في الآونة الأخيرة من قبل المنظمات المحاسبية المهنية والجهات الأكاديمية في الدول الغربية.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية أوضح معهد المحاسبين القانونيين في تقريره المنشور عام ١٩٧٣م ، أن من ضمن أهداف القوائم المالية أعداد تقرير عن تلك الأنشطة الخاصة بالمنشأة والمؤثرة في المجتمع والتي تعد هامة بالنسبة لدور المنشأة في البيئة الاجتماعية المحيطة بها (AICPA, 1973 : p . 68).

كما أصدرت جمعية المحاسبين الأمريكية تقريرا للمحاسبة عن الأداء الاجتماعي للمنشآت، طالب فيه المنشآت بضرورة إظهار معلومات محاسبية في تقاريرها المالية، تتعلق بمساهمتها في التنمية الاجتماعية ومكافحة التلوث ووصفته بأنه احد المعايير التي يمكن استخدامها لتقييم كفاءة أداء المنشأة من وجهة نظر المجتمع، كما خصصت إحدى للجان التابعة لها للاهتمام بدراسة طبيعة البيانات التي يجب أن تحتويها التقارير المرتبطة بغرض المحاسبة عن الأداء الاجتماعي واقترحت هذه اللجنة مجموعة من المعايير والاعتبارات التي يجب مراعاتها عند إعداد تقارير الأداء الاجتماعي مثل معيار الملائمة والبعد عن التحيز والقابلية للفهم والتوقيت المناسب والقابلية للمقارنة والاهتمام بالمغزى الاجتماعي للبيانات وإتاحة الفرصة للرأي المعارض كي يبدي ما يراه مناسبا..الخ من المعايير والاعتبارات (AAA. 1976 : PP . 48-49).

وفي المملكة المتحدة طالب مجمع المحاسبين القانونيين بضرورة إعادة النظر في أهداف التقارير المالية في ضوء المتطلبات الجديدة لمستخدميها، بالشكل الذي تمكنها من مقابلة أهداف المجتمع (ICA. 1975, PP. 19 – 22).

ونتيجة للاهتمام الواسع بموضع الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي فقد تزايد اقتناع المنشآت بذلك، فقد لوحظ من دراسة أجراه كل من Trotman and Brabley تزايد عدد المنشآت التي تفصح في تقاريرها المالية عن أنشطتها الاجتماعية حيث أوضحت الدراسة التي شملت ٥٠٠ شركة أمريكية ارتفاع نسبة المنشآت التي تفصح عن أدائها الاجتماعي من ٥٩.٦% في عام ١٩٧٣م إلى حوالي ٨٩،٢% في عام ١٩٧٧م (Trotman and Brabley , 1981: P . 355).

كما بينت الدراسة التي أجراها (Emst. 1978) والتي استهدفت قياس مدى إفصاح القطاعات الاقتصادية الأمريكية عن بيانات تعكس أداءها الاجتماعي فقد بينت أن ٤٤٦ شركة صناعية وهي تشكل نسبة ٩٠% من بين ٥٠٠ شركة شملته العينة و٤٧ مصرف تجاري تشكل نسبة ٩٤% من بين ٥٠ مصرف تجاريا و ٣٦ شركة تأمين بنسبة ٧٢% من بين ٥٠ شركة تأمين وقد قامت جميعا بالإفصاح في تقاريرها السنوية عن بيانات تفيد وفائها في أشكال مختلفة عن مسؤوليتها الاجتماعية (الفضل، مؤيد وزملاؤه، ٢٠٠٢م، ص ١٨٢).

كما جاءت دراسة (أومري ،١٩٩٨) بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للمشروع والآثار المترتبة على النشاط الاقتصادي الذي يمارسه المشروع " وقد اتجه البحث إلى اعتبار التكاليف الاجتماعية جزءا يضاف على كل عنصر من عناصر التكاليف من خلال فصل الجزء الاجتماعي من التكاليف عن الجزء الاقتصادي عن طريق الاسترشاد بعدد من المعايير وقد عرض البحث نموذجا لقياس صافي الفائض أو العجز الاقتصادي – الاجتماعي للمشروع عن طريق تبويب تكاليف أنشطة المسئولية الاجتماعية في أربعة مجالات أساسية في قائمة واحدة للدخل الاقتصادي – الاجتماعي(مجلة الجامعة الإسلامية ٢٠٠٧م، ص ٢٤٤).

وفي دراسة (عثمان ١٩٩٩) بعنوان : الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية)، حيث هدف هذا البحث إلى دراسة الاتجاهات المختلفة لتطور الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للوحدة الاقتصادية، بقصد الكشف عن المحاور الأساسية التي يمكن أن يرتكز عليها الإفصاح الملائم عن تلك المعلومات، وقد أوضحت الدراسة أن أحد المحاور الأساسية التي يرتكز عليها الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية يتمثل في نطاق الأنشطة التي تعكسها تلك المعلومات، كما أوضحت أن تحديد نوعية المعلومات التي ينطوي عليها الإفصاح في مجال المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تخضع لاعتبارات معينة تتمثل في لغة الرسالة التي تفصح عنها تلك المعلومات ومضمونها وطريقة عرضها حيث يتطلب الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية أن تمتد لغة ا لتعبير المراد الإفصاح عنه، كما يتسع مضمون الرسالة ليشتمل على المعلومات الكمية غير النقدية، وكذلك المعلومات الوصفية حول تأثيرات العمليات الاجتماعية التي لا يمكن قياسها بمقاييس كمية، أما بالنسبة لطريقة عرض المعلومات الاجتماعية فإنه من المنطقي عدم ظهورها في صلب القوائم المالية المنشورة، واعتبرت الباحثة أن استخدام القوائم الإضافية الملحقة بالقوائم المالية بمثابة الطريقة الأكثر ملائمة لعرض معلومات المسئولية الاجتماعية (مجلة الجامعة الإسلامية ٢٠٠٧، ص ٢٤٤).

وعلى الرغم من ضرورة الاهتمام بالإفصاح عن المنافع التي تنشأ نتيجة اضطلاع المنشآت بالأنشطة الاجتماعية بوصفها تعبر عن الآثار الخارجية الموجبة التي تعود على المجتمع والمنشأة على حدا السواء من جهة ولأنها تمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس الإسهام الاجتماعي الذي يعد واحدا من أهم مؤشرات تقييم مدى مساهمة المنشآت في تطوير المجتمع من جهة ثانية، ولان الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية دون المنافع يؤدي إلى تضخيم التكاليف وبالتالي تخفيض الأرباح، وما يترتب على ذلك من ظهور مركز مالي غير ملائم للمنشآت التي تتحمل مسؤوليتها الاجتماعية مقارنة بتلك التي لا تتحمل هذه المسؤوليات من جهة ثالثة، ويمكن الاستدلال على آراء الباحثين بخصوص الصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية كميا وترجمتها في صورة نقدية كالتالي:

١- أن عملية قياس المنافع الاجتماعية ليست سهلة لأنها لا تخضع للسوق ولا توجد معدلات تسعير ملائمة لهذه المنافع

٢- عند قياس المنافع الاجتماعية يمكن استخدام القيم السوقية وذلك عن طريق إيجاد علاقة بين البرامج الاجتماعية والفائدة الناتجة عنها، مثل قيمة السلع والخدمات الممنوحة للعاملين في السوق وقيمة الأرض الممنوحة للمجتمع من المنشأة لاستخدامها كحديقة وقيمة الثروة السمكية الممنوحة للمجتمع في حالة إزالة التلوث من الانهيار .

٣- أن من الصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية هي أن بعض هذه المنافع لا يمكن قياسها باستخدام وحدة النقد وإنما التعبير عنها أما بالقياس غير النقدي أو التعبير عنها في شكل وصفي مثل ارتفاع المستوى الثقافي أو العلمي أما المنافع الاجتماعية التي يمكن قياسها او التعبير عنها بشكل نقدي فان الأساليب المقترحة للقياس في هذا الخصوص والتي منها على سبيل المثال عائد تدريب الموارد البشرية لا تزال في بداية الطريق ولم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولا عاما (الفضل ، مؤيد وزملاؤه، ٢٠٠٢م، ص ١٦٣).

تلك الدراسات السابقة على أنها ركزت في الغالب على مجالين هما :

الأول : الجانب النظري والمتمثل في التأصيل العلمي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

الثاني : تركزت أكثر الدراسات على قياس آثار الأنشطة الاجتماعية ولم تولي اهتمام في المعالجات المحاسبية واستحداث طرق قياس المنافع الاجتماعية التي تواكب المتغيرات السريعة في الوقت الراهن.

فرضية البحث :

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية :

- الحاجة إلى تحديد أساس قياس ملائم للتطبيق يحقق الاستخدام الأمثل في بيئة الأعمال
- معرفة الطريقة المناسبة للمعالجة المحاسبية للمنافع الاجتماعية في الشركات يؤدي لزيادة الفائدة لمستخدمي التقارير المالية.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية.

أسلوب جمع البيانات :

سوف يكون الاعتماد في هذا البحث على بعض من المراجع المحاسبية من الكتب المحاسبية الحديثة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة الى بعض المصادر مثل المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وكذلك بعض من النشرات والمقالات العلمية.

خطة البحث :

مراعاة لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وفرضياته، فإن الباحث سوف يتناول البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : **الإطار الفكري لمفهوم قياس المنافع الاجتماعية**

المبحث الثاني : **الطرق المحاسبية لقياس المنافع الاجتماعية**

نتائج البحث وتوصياته

المراجع

المبحث الأول

الإطار الفكري لمفهوم قياس المنافع الاجتماعية

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من أحدث مراحل التطور المحاسبي ولقد كان سبب ذلك التطور هو زيادة الاهتمام من قبل الشركات وخاصة الشركات المساهمة حيث كان لها الأثر الكبير في تقديم خدمات اجتماعية كبيرة مثل بناء المساكن وتحسين الطرق والتشجير ... الخ.

ولكن ما هو تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للجواب على ذلك هو ما تم تعريفه من قبل (مطر، ٢٠٠٢م، ص ٤١٦) حيث عرف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأنها " **نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العمليات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم في الإفصاح عن الآثار التي يترتب عليها لجميع الأطراف ذات العلاقة وعليه فإن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية لمنشآت الأعمال**".

من هذا التعريف يمكن أن نستنتج أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن نظام محاسبي مثله مثل باقي الأنظمة المحاسبية مثل محاسبة التكاليف ومحاسبة شركات الأموال ومحاسبة شركات الأشخاص ..الخ، كما أن من أهم مميزاته أنه يتهم بالدرجة الأولى في عملية القياس وخاصة الصفقات أو العمليات التي تحدث بين الشركة وبين البيئة الاجتماعية وتسجيل كل ما يهتم بذلك الجانب، وكذلك يجب الإفصاح عن حجم المبالغ التي دفعت في تقديم خدمات للمجتمع، كما أن من أهم أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية هي معرفة قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية التي تسببت الشركة بها ومعرفة مقدار الإفصاح عن التكاليف والفوائد التي تكبدتها الشركة.

وهكذا نجد أن المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية تتطلب نموذجا محاسبياً مبنياً على أساس علمي هدفه وضع نظام محاسبي يتميز بالإفصاح عن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

كما يتطلب نموذج المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية توسعاً في القياس المحاسبي وبحيث يمتد ليشمل الآثار الخارجية لتصرفات الوحدة المحاسبية ويقصد بالآثار الخارجية تلك الآثار التي تتعدى أصحاب المصالح المباشرة في الوحدة الاقتصادية وتتمثل هذه الآثار الخارجية فيما يعرف بالتكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي كما أن النظام المحاسبي الذي يأخذ في

اعتباره هذه الآثار الخارجية يعرف بالمحاسبة الاجتماعية. (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ص ٢٧-٢٩).

كما أنه زاد الاهتمام في الوقت الحالي بالمسؤولية الاجتماعية وقد قامت بعض الشركات الكبيرة وخاصة المساهمة منها بوضع برامج خاصة وسنوية وخصصت بعض الإدارة مهمتها هي المسؤولية الاجتماعية وتقديم المنافع للمجتمع وكما هو ملاحظ في الكثير من تقارير مجلس الإدارة وضع بند خاص بالمسؤولية الاجتماعية وما قد قدمته هذه الشركة للمجتمع خلال السنة المالية.

هذه التقارير تدلنا على حرص مجلس الإدارة بأهمية المسؤولية الاجتماعية حيث تعددت الطرق التي تقدمها هذه الشركات من توظيف أيدي عاملة وتدريبها أو ابتعاثها للدراسة وتحمل تكاليف الدراسة وبناء مساكن قريبة من مصانع الشركة.

القياس للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية :

ومنذ بداية السبعينات من القرن الماضي اقترحت عدة أساليب لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية، أما المشكلة الحقيقة فتكمن في قياس المنافع الاجتماعية التي تعود على المجتمع من الأنشطة الاجتماعية التي قام المشروع بتنفيذها.

فالمنافع الاجتماعية هي فوائد يتحقق معظم هذه الفوائد لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها قياساً نقدياً ومع أن معظم المنافع تتحقق لأطراف خارج المشروع فإن بعض المنافع قد تتحقق نتيجة قيام المشروع بالأنشطة التي تفرضها المسؤولية الاجتماعية وتعود على المشروع بفوائد غير مباشرة مثل تحقق انطباع حسن عن المشروع لدى الأفراد ومنها هنا يصعب تقدير قيمة هذا الانطباع الحسن، كما تعود صعوبة قياس التكاليف الاجتماعية في إن التكلفة الاجتماعية هي المبالغ التي ينفقها المشروع ولا يحتاج نشاطها الاقتصادي لهذه التكاليف بالإضافة إلى عدم حصول المشروع على أي منفعة أو عائد الاقتصادي نتيجة تحمله هذه التكاليف من منطلق التزامه ببعض المسؤوليات الاجتماعية أو لتطبيق المشروع لقوانين تفرضها الدولة عليه هذا من ناحية محاسبية، أما من الناحية الاقتصادية فإن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجمع من أضرار نتيجة لممارسة المشروع لنشاطه الاقتصادي فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه أو

تشويه الجمال الطبيعي أي إن التكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ترتبت على المجتمع نتيجة للآثار الخارجية السلبية للمشروع وأن هناك صعوبات في تحديد قيمة نقدية للأضرار التي تصيب المجتمع.

معايير قياس الأداء الاجتماعي :

يرى البعض أن المعايير المحاسبية العامة التي وضعتها جمعية المحاسبين الأمريكية عام ١٩٦٣م ونشرت في عام ١٩٦٦م هي أنسب أسلوب وعلى هذا الأساس فإن المعايير الاجتماعية المقترحة كتالي :

١- **معيار الصلاحية** : حيث أن لا بد أن تكون البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالنشاط الاجتماعي وثيقة الصلة والارتباط بالهدف من استخدامه وأن تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة بصورة حقيقية تبعث على الثقة وفي الوقت المناسب وبشكل يحقق الأهداف المرجوة من أعداد القوائم الاجتماعية الختامية.

٢- **معيار الخلو من التميز** : يتبلور مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بتراهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز بالتضمين أو استخدام طرق القياس التي يظهر بها التميز واضحا والاعتماد على طريقة موضوعية للقياس المحاسبي سواء للتكاليف أو للعوائد الاجتماعية.

٣- **معيار السببية**: مضمون هذا المعيار يكمن في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجة طالبي المعلومات الاجتماعية وكذلك حق المجتمع في أن يعرف النتائج الاجتماعية لنشاط المنظمة .

٤- **معيار التكلفة الاجتماعية التاريخية** : يقابل هذا المعيار (مبدأ التكلفة التاريخية) المتعارف عليه في مجال القياس المحاسبي للنشاط الاقتصادي وبالرغم من تعرضه للنقد الشديد إلا أنه في ظل القياس المحاسبي للأداء الاجتماعي يتوقع أن تزداد

أهمية هذا المعيار لما يتحقق عنه قدر ليس بالقليل من الموضوعية والقابلية للمقارنة.

٥-**معيار العائد الاجتماعي** : ويمكن أن يحل هذا المعيار في مجال المحاسبة الاجتماعية بدلا من (مبدأ تحقق الإيراد) في مجال المحاسبة المالية، لأنه يتسع ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر في السوق.

٦-**معيار مقابلة العوائد الاجتماعية بالتكاليف المسببة لها**: يقابل هذا المعيار (مبدأ مقابلة الإيرادات بالتكاليف) في حالة المحاسبة المالية، يعنى مقابلة العوائد الاجتماعية لكل نشاط اجتماعي تحت كل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتكلفة التي أحدثت هذا العائد ويتسع ليشمل الأساليب المستحدثة في القياس الاجتماعي أو التكاليف الاجتماعية. (الساقي وزملاؤه ، ص ٢٠٠).

المبحث الثاني

الطرق المحاسبية لقياس منافع الأنشطة الاجتماعية

أولا : مفهوم القياس

عند الرجوع إلى أدبيات الفكر المحاسبي للمقومات العلمية للقياس المحاسبي، حيث عـــرف Campell مفهوم القياس بأن القياس بشكل عام يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو بطريقة غـــير مباشرة، لكن Steven أضاف بعداً رياضياً إلى تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي " يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي " أمـــا أكثـــر التعريفات تحديداً لعملية القياس فلجمعية المحاسبية الأمريكية (AAA) ورد فيه ما نصـــه "يتمثل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة " (الحيالي، ٢٠٠٢م، ص ٣٥-٣٦).

أما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية والتي تتمثل في تحديد المبـــادلات أو الأنشطة ذات المضامين الاجتماعية فهي أحدى أصعب المشاكل التي يعاني منـــها الإطـــار الفكري الحالي للمحاسبة والتي تعتبر أهم عقبة تحـــول دون تطـــور محاســـبة المســـؤولية الاجتماعية، ويكمن السبب الرئيسي في صعوبة قياس الأنشطة الاجتماعية في طبيعة هـــذه الأنشطة (الحيالي، ٢٠٠٢م ،ص ٣٦).

ثانيا : الطرق المحاسبية لقياس منافع الأنشطة الاجتماعية

لا زال الفكر المحاسبي في بداية الطريق للوصول إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في عملية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية وذلك بسبب الصعوبات التي تواجه عملية قياس المنافع الاجتماعية والمتمثلة في التعبير عن هذه المنافع بالقياس الغير النقدي أو التعبير عنها في شكل وصفي مثل ارتفاع مستوى الثقافي أو العلمي، أما المنافع للقياس في هذا الخصـــوص والتي منها على سبيل المثال عائد تدريب الموارد البشرية لا تزال هي الآخرة لم تتطور بعد بالدرجة التي يمكن الاعتماد عليها كمقاييس محاسبية مقبولة قبولا عاما.

كما ركزت معظم الدراسات السابقة والحديثة فقط على قياس التكاليف الاجتماعيـــة في حين أن قياس المنافع الأنشطة الاجتماعية هو في حقيقة الأمر المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عن كيفية تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليهـــا المجتمع من جراء قيام المشروع بتنفيذ بعض المشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع مثل تشجير

المنطقة المحيطة بالشركة، ونظراً للصعوبة في قياس هذه المنافع الاجتماعية رأى الكثير من الباحثين في عدم الأخذ بالمنافع الاجتماعية أو ما يسمى بالعائد الاجتماعي، وكان تبريرهم هو تجنب مشاكل القياس واللجوء إلى التقديرات الشخصية والتي تفتقر إلى الموضوعية في عملية القياس، في حين رأي باحثون آخرون بأنه يمكن الاعتماد على المقاييس غير الكمية (الوصفية) للأنشطة الاجتماعية التي ليس لها قيم مالية لتكون حلاً لمشكلة قياس الأداء الاجتماعي.

كما أن مشكلة قياس العوائد أو الفوائد الاجتماعية أكثر مشاكل من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظراً لكونها تتحقق لصالح أطراف خارج المشروع كالمستهلكين أو العملاء أو البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل أو خارج المشروع، وذلك حسب نوع الأنشطة الاجتماعية التي تقدمها لهم.

كما أن العديد من الفوائد الاجتماعية قد يصعب قياسها نقدياً بصورة مباشرة وخاصة بالمقاييس المحاسبية التقليدية المتعارف عليها، حيث تتميز هذه المقاييس بالتقدير الشخصي الأمر الذي يقلل من درجة الثقة والمصداقية في النتائج، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الفوائد الاجتماعية قد تكون في صورة سلوكية تؤثر على النواحي النفسية أو المعنوية، فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المشروع وينعكس أثره بالتالي مرة أخرى على المشروع.

ولا شك أن هذه الظواهر غير كمية ويصعب قياسها بالوحدات النقدية مباشرة، فمثلاً كيف يمكن لنا قياس القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليا أفراد البيئة المحيطة نتيجة تقليل الضوضاء الناتجة عن الآلات أو الحد من تلوث البيئة الناتج عن عمليات التشغيل أو قيمة الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين تجاه المنظمة الأمر الذي حذا بكثير من الكتاب والباحثين إلى تجاهل العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية (الساقي وزملاؤه، ص ١٩٩).

وفي مقابل المزايا التي يحققها نظام (SRA)[1] تعترض تطبيقه كثير من العقبات والمشاكل لعل أهمها ما يتعلق منها بأمور القياس والإفصاح، فمع جسامة المشاكل التي ترتبط بقياس

---

[1] هو عبارة عن اختصار لمعنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية SOCIAL RESPONSIBILITY ACCOUNTING

التكاليف الاجتماعية فإن مشاكل قياس المنافع الاجتماعية أكثر مشاكل وتعقيد (مطر ٢٠٠٤م، ص ٤١٨).

كما ركزت معظم الدراسات على التكاليف الاجتماعية في حين يعتبر قياس العائد الاجتماعي المشكلة الجوهرية التي تواجه المحاسبة الاجتماعية والإفصاح عنها، فمثلا كيف يمكن تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنظمة بتشجير المنطقة المحيطة بها، وتعود صعوبات القياس للأسباب التالية :

- معظم العوائد الاجتماعية تتحقق لأطراف خارج المنظمة، فالأنشطة الاجتماعية ينشأ عنها منافع للمجتمع وليس للمنظمة، والعديد منها يصعب قياسها نقدًا ، فمثلا كيف يمكن قياس أو تقدير قيمة نقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع نتيجة الحد من التلوث للهواء الذي تحدثه عمليات التشغيل الخاصة بالمنظمة.
- حتى ولو تحقق للمنظمة نتيجة قيامها بالأنشطة الاجتماعية الخارجية والتي تتمثل في قبول المجتمع للمنظمة اجتماعيًا، فإن تقدير قيمة نقدية لهذا القبول صعب التحقق من ناحية، ولا يتفق مع سياسة الحيطة والحذر من ناحية ثانية، مثل تحقيق انطباع حسن عن المشروع لدى المجتمع، حيث يكون من الصعب تقدير قيمة نقدية لهذا الانطباع الحسن (الساقي وزملاؤه ص٢٥٠)

أقسام المنافع الاجتماعية

القسم الأول: المنافع الداخلية

أن الفكرة المركزية في قياس الدخل هي الفكرة الرائعة لاحتساب الدخل الاقتصادي والذي هو من بناة أفكار الاقتصادي HICKS في كفاية القيمة ورأس المال المنشور سنة ١٩٤٦م نحن نعرف حالياً أن الاقتصاد يقيد نفسه بذلك الذي له قيمة Price ، ولذلك وحسب التعريف يستبعد كل شيء ليس له سعر مثل صحة العاملين ونوعية البيئة وسعادة أو رفاهية المجتمع، (الفداغ ، ٢٠٠٨م، ص ٢٩٣) والتي لا تتصف بالكمية ولا يمكن قياسها كميا أو نقداً.

القسم الثاني المنافع الخارجية :

في حين يرى (الساقي وزملاؤه، ص ١٩٧) أن أكثر الاهتمامات من قبل الباحثين هو في قياس المنافع الخارجية والتي تعود بالفائدة إلى الجهة الخارجية وقد أولت أكثر الدراسات قياس المنافع الاجتماعية الخارجية وذلك لسهولة قياسها وتميزها بالموضوعية في القياس والتي لاقت قبولا عاما من قبل الجهات المعنية بالمحاسبة ومن بعض هذه المؤشرات والتي اهتمت بقياس الأداء الاجتماعي ومقارنة هذه المؤشرات الكمية وذات القيمة لسنوات عديدة للوقوف عند تطويرها ومدى تعاملها مع الأداء الاجتماعي المطلوب وهنا نحدد بعض هذه المؤشرات وعلى سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

قياس مكافأة القوى العاملة من خلال الأجور والمزايا المدفوعة للوقوف عند مدى العناية بهم في مختلف المجالات الاجتماعية

مقياس مدى مكافأة العمال = الأجور المدفوعة + المزايا الممنوحة / متوسط الأجر للعامل × عدد العمال .

قياس مدى مساهمة المنظمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية للإسكان وتوفير وسائل المواصلات.

مساهمة المنظمة = عدد الأفراد المشمولين بالسكن أو النقل .. الخ / عدد العمال

قياس مدى مساهمة المنظمة في الجوانب الفنية للعاملين فيها

مساهمة المنظمة في التطوير الفني = تكلفة المساهمة في نفقات التدريب والتطوير / إجمالي الأجور المدفوعة للعاملين.

قياس مدى مساهمة المنظمة في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والثقافية للبيئة المحيطة والمجتمع بشكل عام في المنطقة

مساهمة المنظمة = تكاليف المساهمة في بناء المدارس والمستشفيات والأندية الاجتماعية / إجمالي التكاليف الاجتماعية في مجال البيئة المحيطة.

قياس مدى مساهمة المنظمة في أبحاث منع التلوث والضوضاء وتجميل المنطقة

مساهمة المنظمة = إجمالي ميزانية أبحاث منع التلوث أو الضوضاء أو تجميل المنطقة / أجمالي ميزانية الأبحاث

قياس مدى مساهمة المنظمة في توفير الأمن الصناعي للعاملين

مساهمة المنظمة = عدد الحوادث التي تقع/ عدد ساعات العمل الفعلية.

قياس مدى مساهمة المنظمة في استقرار العمل في محيطها

معدل دوران العاملين = عدد العاملين تاركي الخدمة/ إجمالي عدد العاملين.

قياس مدى مساهمة المنظمة في تكاليف البنى التحتية في المنطقة المحيطة

مساهمة المنظمة = تكلفة المساهمة للمنظمة المعنية/ إجمالي تكاليف مساهمة المنظمات في المنطقة.

قياس مدى استغلال المنظمة للموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة

مساهمة المنظمة = تكاليف عناصر الإنتاج من داخل المنطقة/ تكاليف عناصر الإنتاج من خارج المنطقة أو الكلية

قياس مدى مساهمة المنظمة في الدراسات والأبحاث التطويرية للمنتج

مساهمة المنظمة = تكاليف الأبحاث والدراسات التطويرية للمنتج/ تكاليف الإنتاج الإجمالية.

قياس الأداء الاجتماعي :

من المقترحات التي لاقت قبولا جيدا هو قياس الأداء الاجتماعي لكن تكمــن المشــكلة الأساسية التي تواجه المحاسبة إلى أن هناك اختلاف بين وجهة النظر المحاسبية ووجهة النظر الاقتصادية في قياس هذا النوع من التكلفة :

وجهة النظر المحاسبية:

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المنظمة نتيجة مسئولياتها الاجتماعيــة بصفة اختيارية أو إلزامية والتي لا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم حصولها على منفعة أو عائد اقتصادي مقابل هذه التكاليف ونجد أن هذا المفهوم يعتمد التكلفة الفعلية أساسًا في القياس.

وجهة النظر الاقتصادية:

تعتبر أن التكلفة الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة لممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي (مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، والضجيج.. الخ) فهي بذلك تعبر عن قيمة الموارد التي يضحي بها المجتمع من أجل إنتاج السلع والخدمات، ونجد أن هــذا المفهوم يعتمد تكلفة الفرصة البديلة أساسًا في القياس، إن الأخذ بمفهوم التكلفة الفعليــة أساسًا في قياس التكاليف الاجتماعية من وجهة النظر المحاسبية لا يعبر عــن التكــاليف الاجتماعية المتمثلة بالإضرار والآثار السلبية التي تلحقها المنظمة بالبيئة المحيطة بها وبالمجتمع بسبب تلوث البيئة الناتج عن ممارسة المنظمة لنشاطها الاقتصادي، فهي لا تمثل تكاليف اجتماعية وفقًا لهذا المفهوم على اعتبار أن المنظمة لم تدفع مقابلاً لهذه الأضرار، وهنا نجد أن المفهوم يعاني من القصور في إيجاد أساس ملائم لقياس التكاليف (الساقي وزملاؤه ص ٢٤٩).

كما يتأثر الأداء الاجتماعي للشركات الدولية بالظروف الخاصة بالدولة المضيفة مثل الموقع الجغرافي، الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (مصدر سابق، ص ٢٤٩)

قائمة التأثيرات الاجتماعية

قائمة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية تنظر إلى النتائج التشغيلية للمنشأة خـــلال الســـنة المالية، ولكن وبدلاً من التركيز على الناتج النهائي (صافي الدخل) فإن قائمة التـــأثيرات الاجتماعية الاقتصادية تبرز تدفق النقد والمصادر الاجتماعية من وإلى المساهمين أن وجود المصادر الاجتماعية ضمن القائمة يجعلها مختلفة عن قائمة الدخل التقليدية، كما أن قائمة التأثيرات الاجتماعية هي بناء إضافي لنموذج Linowes وهو قائمة العلميات الاجتماعيـــة ونموذج Estes قائمة التأثير الاجتماعي إضافة إلى تأثيرات لنمـــاذج أخـــرى (الفـــداغ ، ٢٠٠٨م، ص ٣٢٩).

نموذج Linowes

يطلق عليه تسمية تقرير النشاط الاجتماعي والذي يهتم بالإفصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المنشأة دون أن يكون للمنافع التي حققتها تلك الأنشطة أي أثر فيها (الساقي وزملاؤه ص ١٩١) والشكل التالي يوضح ذلك :

شركة .... تقرير النشاط الاجتماعي			
أولاً : الأنشطة الخاصة بالا فرا د:			
المزايا :			
البرامج تدريبية للعمال تبرعات للمؤسسات التعليمية والعلمية تكاليف معالجة زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج التشغيل تكلفة مدرسة الحضانة الخاصة بالعاملين	.. ..		

مجموع المزايا المتحققة بالعاملين		٠٠	
مطروحا منه الأضرار			
تأجيل إضافة أجهزة أمان في الآلات التقطيع		٠٠	
صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد			٠٠
ثانيا : الأنشطة الخاصة بالبيئة			
المزايا :			
تكلفة استصلاح واستزراع أرض المخلفات الخاصة بالشركة تكلفة إضافة أجهزة للرقابة على التلوث تكلفة استبعاد المواد السامة من علميات الإنتاج	٠٠ ٠٠ ٠٠		
مجموع المزايا		٠٠	
مطروحا من الأضرار			
التكلفة التي كان يجب تحملها لإعادة تشجير منطقة التعدين المستخدمة هذا العام التكاليف المقدرة لتطهير مجرى النهر من التلوث	٠٠ ٠٠		
مجموع الأضرار		٠٠	
صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالبيئة		٠٠	٠٠
ثالثا : الأنشطة الخاصة بالإنتاج			
المزايا			
رواتب لجان الأمن للمنتج تكلفة التحويرات على المنتج لرفع أمانة	٠٠ ٠٠		
مجموع المزايا		٠٠	

مطروحا منه الأضرار			
تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبـــل لجـــان الأمان ولكن لم يضف أو يستخدم في عملية أمان المنتج		٠٠	
صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالإنتاج			٠٠
صافي العجز الاجتماعي لسنة + الرصيد المدور في ١ / ١			٠٠
الصافي الكلي للأداء الاجتماعي للأنشطة في ٣١/ ١٢			٠٠

نموذج Estes:

لا يتخلف النموذج الذي اقترحه Estes ويطلق عليه تسمية تقرير التأثير الاجتماعي كثيراً عن النموذج الذي اقترحه Linowes فالاثنان يتخذان من وجهة نظر المجتمع أساســـاً في الإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية للمنشأة، كما يتفقان في تعريف التكاليف الاجتماعيـــة على أنها " أي تضحية أو أضرار يقع عبئها على المجتمع، أو على احد عناصره سواء كانت اقتصادية او غير اقتصادية وسواء كانت داخلية أو خارجية سواء دفعت المنشأة مقابلا لـــه او لم تدفع" إلا أن هذا النموذج الذي جعله يختلف عن النموذج السابق له اهتمامه بالمنافع الاجتماعية إلى جانب التكاليف الاجتماعية ومحاولته قياس صافي الإســـهام الاجتمـــاعي للمنشأة عن طريق مقابلة المنافع الاجتماعية بالتكاليف الاجتماعية أي عن طريـــق مبـــدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات (الساقي وزملاؤه ص ١٩٣).

تقرير التأثير الاجتماعي لشركة................ تقرير التأثير الاجتماعي عن السنة المنتهية في ١٣ /١٢/			
المنافع الاجتماعية :			
السلع والخدمات التي تم توفيها		٠٠	
مدفوعات للعناصر الأخرى في المجتمع			

عمالة موظفة	٠٠		
مدفوعات السلع وخدمات أخرى	٠٠		
ضرائب مسددة	٠٠		
تبرعات وإعانات	٠٠		
توزيعات وفوائد مدفوعة	٠٠		
قروض للغير ومدفوعات أخرى	٠٠		
منافع إضافية مباشرة للعاملين		٠٠	
خدمات ومعدات وتسهيلات ممنوحة للغير		٠٠	
تحسينات للبيئة		٠٠	
منافع أخرى		٠٠	
يطرح منه :			٠٠
التكاليف الاجتماعية :			
سلع ومواد أولية تم الحصول عليها من المجتمع		٠٠	
مبان ومعدات مشتراه		٠٠	
عمل وخدمات مستخدمة		٠٠	
تفرقة عنصرية			
في التعيين (تمييز خارجي)	٠٠		
في تحديد الوظائف وفي الترقية (تعيين داخلي)	٠٠		
إصابات وأمراض عمل	٠٠		
خدمات عامة وتسهيلات مستخدمة	٠٠	٠٠	
أضرار للبيئة		٠٠	
أضرار للأرض	٠٠		
تلوث الهواء	٠٠		

تلوث المياه	٠٠		
ضوضاء	٠٠		
مخلفات	٠٠		
تشويه لجمال البيئة	٠٠		
أضرار أخرى للبيئة	٠٠		
تكاليف أخرى			
مجموع التكاليف الاجتماعية		٠٠	٠٠
الفائض (العجز) الاجتماعي للسنة + الفائض أو العجز في ١/١		٠٠	٠٠
الفائض المتراكم أو العجز المتراكم في ٣١/ ١٢			٠٠

مثال شركة كاليفورنيا للنقل California Commuters:

أن قائمة التأثرات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بـــــ Achievement of Rochester Junior قد ركزت على تدخل المجتمع واستخدام المصادر الإنسانية والأداء الاقتصادي.

بدأت الدراسة عن أن كاليفورنيا ومنذ عام ١٩٩٢م يطلب فيه القانون من كل منشـــأة لديها ٥٠ من العاملين أو يزيد ولا تطبق معايير الولاية للهواء النظيف وأن تقدم لعامليهـــا الخيار في الحصول على مواقف سيارات مجانية أو ما يعادل ذلك نقداً، هذه السياسة تـــأتي من أن معظم السيارات فيه راكب واحد ودخول عدد هائل منها إلى المدنية (سيارة لكل موظف) يؤدي إلى زيادة كبيرة في التلوث البيئي ولذلك يفضل لهؤلاء ركوب الباصـــات للوصول إلى أماكن عملهم والجيد في الأمر هو أن معظم من قدم لهم الخيـــار و اختـــاروا استلام بدل نقدي وترك جلب سيارامم، وباستخدام النتائج والتكـــاليف المـــذكورة في الدراسة تم تحضير قائمة التأثيرات الاجتماعية التالية :

قائمة التأثيرات الاجتماعية الاقتصادية تأثير المنشأة على البيئة			
	للداخل	للخارج	صافي التأثير
التأثير على الاقتصاد الاجتماعي			
العاملين			
زيادة الضرائب		٦٥.٠٠	
تخفيض تكاليف البانزين	٣٢.٧٦		
	٣٢.٧٦	٦٥.٠٠	(٣٢.٢٤)
التأثير على القطاع الخاص			
الموردون			
تخفيض في مبيعات البانزين		٣٢.٧٦	
	٠.٠٠	٣٢.٧٦	(٣٢.٧٦)
التأثير على القطاع العام			
الحكومة الفدرالية			
ضريبة الدخل الفدرالية	٤٨.٠٠		
حكومة الولاية			
ضريبة دخل الولاية	١٧.٠٠		
التوفير في تخفيض البانزين	٦٥.٢٠		
التوفير في تخفيض الانبعاث	٣٣.٩٦		
	١٦٤.١٦	٠.٠٠	١٦٤.١٦
المجموع – صافي الربح الاجتماعي			٩٩.١٦

*أن الأرقام المذكورة مبينة على أساس كل عامل لكل سنة

يلاحظ إن التأثير على اكتظاظ المرور بالتخفيض ٦٥٢ميل لكل سيارة قد تم تقديره عـــن طريق ضرب ٦٥٢ ميل في ١٠ سنتات أو ما يعادل ٦٥.٢٠ دولار أمـــا التخفـــيض في الانبعاث الملوث فقد تم تقدره عند ٣٣.٩٦ دولار (٦٥٢ ميل كل سيارة مضـــروبا في ٥.٢ سنت / ميل) وبما أن الإعانات الضريبية المستثناة لمواقف السيارات قد تم اســـتبدالها بنقد ضريبي فإن إيرادات الحكومة الفدرالية وحكومة الولاية قد ازدادت مبلـــغ ٦٥ دولار لكل موظف (عامل) لكل سنة، العاملين أيضا خفضوا استهلاك البـــانزين بمعـــدل ٢٦ جالون كل سنة بمعدل سعر الجالون الواحد ١.٢٦ دولار فإن ذلك التخفيض يصـــل إلى ٣٢.٧٦ دولار، كما يظهر أن العاملين قد حصلوا على تدفق للـــداخل بمبلـــغ ٣٢.٧٦ دولار عن طريق تخفيض تكاليف البانزين وتدفق للخارج بمبلغ ٦٥ دولار زيادة الضـــريبة الناتجة عن المبلغ النقدي الذي يستلمونه مقابل تغيير طريقة السياقة، كمـــا أن المـــوردين شهدوا تخفيضاً في مبيعات البترين بمبلغ ٣٢.٧٦ دولار نتيجة قبول العاملين بالمقابل النقدي دون سياقة سياراتهم إلى العمل، أما التأثير على الحكومة فهو زيادة في الضرائب بمبلغ ٤٦ دولار وللولاية بمبلغ ١٧ دولار (تجزأت المبلغ ٦٥ دولار ما بـــين الحكومـــة الفدراليـــة وحكومة الولاية) وكذلك استلمت حكومة الولاية منافع بمبلغ ٦٥.٢٠ دولار من جـــراء تخفيض الازدحام لكل عامل و ٣٣.٩٦ دولار جراء تخفيض الانبعاث الملوث وكلاهما نتج عن انخفاض عدد الأميال للتنقل بالسيارات الخاصة في السنة، وبالمجموع فإن صافي الـــربح الاجتماعي قد بلغ ٩٩.١٦ دولار عن طريق جمع صافي التأثير على المجتمع نتيجـــة هـــذا البرنامج، ضع في تفكيرك أن هذا العرض مبني على عامل واحد فقط فإذا ما طبقنا ذلـــك على منشأة لديها ١٠٠٠ عامل فإن صافي التأثير الاجتماعي سيكون حـــوالي ١٠٠.٠٠٠ دولار. (الفداغ ، ٢٠٠٨م، ص ص ٣٤١-٣٤٣).

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : الاستنتاجات

- نستنتج أن تعريف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عبارة عن نظام محاسبي يختص في عملية قياس الصفقات أو العلميات التي تحدث فيما بين المنشأة والبيئة الاجتماعية من حولها ومن ثم الإفصاح عن الآثار التي قدمتها للمجتمع وأن الهدف الرئيسي لهذا النظام يتمثل في القياس والإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية.

- كما تم الاستنتاج بأن المنافع الاجتماعية هي فوائد تتحقق معظمها لأطراف خارج المشروع والعديد من هذه المنافع يصعب قياسها قياساً نقدياً.

- كما ينقسم قياس المنافع الاجتماعية إلى قسمين القسم الأول هو منافع داخلية والتي لا تتصف بالكمية ولا يمكن قياسها نقداً مثل قياس المستوى الثقافي أو تقدير القيمة النقدية للمنفعة التي يحصل عليها المجتمع من جراء قيام المنشأة بتشجير المنطقة المحيطة بها، والقسم الثاني هي قياس المنافع الخارجية والتي تعود بالفائدة إلى الجهة الخارجية والتي أولت أكثر الدراسات لقياس منافعها الاجتماعية وذلك لسهولة قياسها وتميزها بالموضوعية في القياس والتي تمثلت في قياس الأداء الاجتماعي ومقارنتها ببعض المؤشرات الكمية وذات القيمة مثل قياس مدى مساهمة المنظمة في الجوانب الفنية للعاملين ومدى قياس مساهمة المنظمة في حل بعض المشاكل الاجتماعية للإسكان وتوفير وسائل المواصلات.

- كما تم استنتاج أنه لا يزال الفكر المحاسبي المعاصر لم يتوصل إلى طرق محاسبية تتميز بموضوعية في علمية القياس المحاسبي لمنافع الأنشطة الاجتماعية الداخلية وذلك بسبب الصعوبات التي تتمثل في التعبير عن هذه المنافع بالقياس النقدي.

- ركزت معظم الدراسات السابقة والحديثة فقط على قياس التكاليف الاجتماعية في حين أن قياس المنافع الاجتماعية لم تلاقي اهتمام كبير من الباحثين وكان تبريرهم هو تجنب مشاكل القياس واللجوء الى التقديرات الشخصـــية والـــتي تفتقـــر الى الموضوعية في علمية القياس في حين رأى باحثون آخرون بأنه يمكن الاعتماد على المقاييس غير الكمية لأنشطة الاجتماعية التي ليس لها قيم مالية لتكون حلا لمشكلة قياس الأداء الاجتماعي.

- كما ركز أكثر الباحثين على قائمة التأثيرات الاجتماعية والتي تنظر إلى تدفق النقد والمصادر الاجتماعية من وإلى المساهمين ومن ابرز هذه النماذج لقائمة التـــأثيرات الاجتماعية هي نموذج Linowes وهو قائمة العلميات الاجتماعية ونموذج Estes وهو قائمة التأثير الاجتماعي إضافة إلى تأثيرات أخرى لنماذج أخرى.

ثانياً : التوصيات

- أن الحاجة إلى تحديد أسس قياس ملائمة للتطبيق يحقق الاستخدام الأمثل في بيئـــة الأعمال حيث أن قياس المنافع الاجتماعية والخاصة الخارجية يمكن قياسها ويمكن الاستفادة منها وكذلك يمكن للباحثين تطويرها بما يتواكب مع حجـــم الشـــركة ونشاط الشركة.

- نوصي بزيادة الاهتمام من قبل الباحثين لدراسة الطرق الجديدة المستحدثة لمعرفـــة قياس المنافع الاجتماعية في الشركات والتي تتمثل فقـــط في المنـــافع الاجتماعيـــة الخارجية والتي يمكن قياسها وتتميز بالموضوعية والـــتي تـــؤدي لزيـــادة الفائـــدة لمستخدمي التقارير المالية للوقوف على وضع الشركة الاجتماعية.

مصادر البحث

الكتب العربية :

١. الحيالي ، وليد ناجي،(٢٠٠٧م، **نظرية المحاسبة** منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٢. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠م)، **نظرية المحاسبة،** الطبعة الثانية، دار السلاسل، الكويت.

٣. القاضي،حسين؛حمدان، مأمون،(٢٠٠٧م)، **نظرية المحاسبة** ،منشورات جامعة دمشق، سوريا

٤. الفضل ، مؤيد ؛ نور ،عبد الناصر؛ الدوغجي، علي ،(٢٠٠٢م)، **المشاكل المحاسبية المعاصرة،** دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة،الأردن.

٥. الساقي، سعدون مهدي؛ نور، عبد الناصر ،(بدون تاريخ) **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال،** جامعة الإسراء ، الأردن

٦. مطر، محمد،(٢٠٠٤م)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية،** دار وائل لنشر، الأردن.

٧. الفيومي محمد، محمد،(١٩٩٨م)، **قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، المكتب الجامعي الحديث.

٨. الفداغ، فداغ،(٢٠٠٨م)، **مشكلات وحالات محاسبية،** الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

المنشورات الرسمية:

١. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، (٢٠٠٣م)، **المعايير المحاسبة المالية،** المملكة العربية السعودية.

٢. جربوع، يوسف، (٢٠٠٧م) **مدى تطبيق القياس والإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة،** مجلة الجامعة الإسلامية، سلسة الدراسات الإسلامية المجلد الخامس، العدد الأول

٣. أومري، خالد، (١٩٩٨م)، **الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمشروع نموذج مقترح لقائمة دخل اقتصادي**، مجلة بحوث جامعة حلب، العـــدد ٢٢ لعـــام ١٩٩٨م الجمهورية السورية

الفصل الثاني
محاسبة الموارد البشرية

المقدمة :

أن نجاح الشركات بمختلف أنواعها يعتمد بدرجة كبيرة على الكفاءة العامل البشري، حيث تنفق بعض هذه الشركات أموال طائلة في استقطاب واختيار العنصر البشري والمتمثل في العاملين في الشركة، كما يتم أنفاق المزيد من الأموال لتدريبهم وخاصة في الشركات التي تعتمد بشكل كبير على الكفاءة والتحصيل العلمي لموظفيها مثل مكاتب الاستشارات ومكاتب المحاسبة، إلا أن المحاسبة التقليدية تنظر إلى هذه النفقات على إنها نفقات جارية تحمل على أيراد الفترة المالية عند حساب صافي الربح، رغم أن الشركة تنفق الكثير لأجل تكوين كادر من المهنيين المتميزين على درجة عالية من الإنتاجية والربحية للشركة، فمن غير المنطقي أن يتم تحميل كل هذه النفقات على حسابات الفترة المالية الواحدة، عليه رأي الكثير من الباحثين أن الشركة تملك في الحقيقة أصول بشرية تتوقع الشركة على الحصول على منافع مستقبلية، وعليه بدأ الباحثون في الاهتمام بالمحاسبة عن العنصر البشري باعتباره أصل للشركة ويتم استنفاده خلال سنوات عقده في العمل، ومن هنا ظهرت محاسبة جديدة في الفكر المحاسبي وهي محاسبة الموارد البشرية.

مشكلة البحث:

أن المشكلة تكمن في الإهمال والتباطؤ في إصدار معايير محاسبية تخص محاسبة الموارد البشرية وخاصة بالمكاتب الخدمية والمتمثلة في مكاتب الاستشارات القانونية ومكاتب الاستشارات الإدارية و المالية وكذلك مكاتب المحاسبة، حيث تتمثل أصول هذه المكاتب في الأصول البشرية ذات الكفاءة العالية والمستوى التعليمي العالي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث تناوله موضوعاً معاصراً مهماً، وهو محاوله للإجابة على بعض الأسئلة والمواضيع في مجال المحاسبة عن الموارد البشرية وذلك في ظل التوسع المحاسبي المعاصر للشركات وبضرورة توفير وتطوير نظم قياس وتحليل للقوائم المالية التي تشتمل على محاسبة الموارد البشرية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية قياس وتحليل إنتاجية العنصر البشري من خلال المحاسبة عن الموارد البشرية في الشركات والتي تبين مدى قدرة العنصر البشري في المشاركة في الإنتاجية والربحية في هذه الشركات، وكذلك معرفة الأساليب وطرق التحليل المالي للمحاسبة عن الموارد البشرية وكذلك تطبيق ذلك على حالة عملية لشركة من الشركات السعودية للوقوف على مدى مساهمة المحاسبة عن الموارد البشرية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية الرشيدة فيما يتعلق بالعنصر البشري للشركة ومعرفة مدى مساهمته في تحقيق إستراتجية الإدارة العليا.

الإطار النظري والدراسات السابقة :

يعد موضوع المحاسبة عن الموارد البشرية للشركات من المواضيع المعاصرة للمحاسبة وتندرج ضمن المشاكل المحاسبية المعاصرة ونستعرض أهم الدراسات التي أثرت على محتوى محاسبة الموارد البشرية وهي كالتالي :

دراسة Flamholtz1976 التي سعت إلى فحص تأثير المعلومات الخاصة بالموارد البشرية على قرارات تخصيص الاستثمارات في المنشآت، وقد بينت نتائجها وجود اختلاف واضح في القرارات التي يتخذها مستخدمي المعلومات الخاصة عن الموارد البشرية ومعلومات المحاسبية المالية في أن واحد.

دراسة Tomassini1977 التجريبية التي هدفت إلى معرفة اثر قياس الموارد البشرية على قرارات الإدارة اتجاه العاملين وأوليات وقرارات الاستغناء المؤقت عنهم والتي أجريت على ٥٢ طالب من طلبة الدراسات العليا في المحاسبة بجامعة تكساس وقد جاءت نتائج هذه الدراسة رافضه تماماً لفرضية الدراسة التي تنص بأنه ليس هناك اختلاف في أوليات قرارات الاستغناء المؤقت عن العاملين في المنشأة والتي تسند على معلومات المحاسبة التقليدية ومعلومات المحاسبة عن الموارد البشرية ، ومعلومات عن المحاسبة التقليدية فقط.

الدراسة التي قام بها Elias1972 والتي استهدفت اختبار اثر قياس الموارد البشرية على قرارات الاستثمار في الأسهم وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة عن وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المعلومات الإحصائية بين المعلومات المحاسبية عن الموارد البشرية ومجالات الاستثمار في الأسهم المتداولة بالسوق المالية (الفضل، مؤيد وزملاؤه، ٢٠٠٢م ص ص٩٧-١٠٠).

تلك الدراسات السابقة على أنها ركزت في الغالب على مجالين هما :

الأول : الجانب النظري والمتمثل في التأصيل العلمي لمحاسبة الموارد البشرية.

الثاني : تركزت أكثر الدراسات على المعالجة المحاسبية للموارد البشرية و لم تولي اهتمام في التحليل المالي للمحاسبة عن الموارد البشرية، كذلك لم تقدم هذه الدراسات باشتقاق نسبة مالية تساعد الإدارة العليا في اتخاذ القرارات.

فرضية البحث :

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية :

- الحاجة إلى قياس و تحليل العنصر البشري يحقق الاستخدام الأمثل في بيئة الأعمال
- معرفة الطريقة المناسبة لمعالجة محاسبية الموارد البشرية في الشركات يؤدي لزيادة الفائدة للإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية.

أسلوب جمع البيانات :

سوف يكون الاعتماد في هذا البحث على بعض من المراجع المحاسبية من الكتب المحاسبية الحديثة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة الى بعض المصادر مثل المعايير المحاسبية الدولية والمحلية وكذلك بعض من النشرات والمقالات العلمية.

خطة البحث :

مراعاة لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وفرضياته، فإن الباحث سوف يتناول البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : **نظرة تاريخية عن محاسبة الموارد البشرية**

المبحث الثاني : **المعالجات المحاسبية للموارد البشرية**

المبحث الثالث : **الحالة العملية**

نتائج البحث وتوصياته

المراجع

المبحث الأول

نظرة تاريخية عن محاسبة الموارد البشرية

تعريف محاسبة الموارد البشرية :

قد عرفت لجنة المحاسبة عن الموارد البشرية التابعة لمجمع المحاسبة الأمريكية ، المحاسبة عن الموارد البشرية هي "عملية تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وتوصيل تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، وتتضمن هذه العملية قياس التكاليف التي حدثت بواسطة المشروع والمنظمات الأخرى لجذب هذه الموارد البشرية واختبارها واستثمارها وتدريبها وتنميتها وتشمل أيضا القيمة الاقتصادية لهؤلاء الأفراد من وجهة نظر المنشأة التي ينتسبون إليها" (القاضي؛ حمدان، ٢٠٠٨م، ص ١٨٦).

المراحل التاريخية للمحاسبة الموارد البشرية:

قد مرت المحاسبة عن الموارد البشرية بالعديد من المراحل التطور المتميزة (حمادة، رشا ٢٠٠٢م، ص١٤٧) و منها الآتية:

المرحلة الأولى :

تمتد من بداية الستينيات حتى ١٩٦٦م، و تتميز بأنها الفترة التي تم وضع المفاهيم الأساسية للمحاسبة عن الموارد البشرية باستخدام النظريات و المبادئ المتعلقة بهذا الموضوع في العلوم الاجتماعية الأخرى مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع.

المرحلة الثانية :

و تمتد من ١٩٦٦م حتى ١٩٧١م، و تتميز بأنها الفترة التي بدأت في تقييم فعالية نماذج قياس تكلفة وقيمة الموارد البشرية في قطاع الأعمال، وكذلك تعتبر فترة إيجاد مجالات حالية ومستقبلية لاستخدامات المحاسبة عن الموارد البشرية في بعض المنشآت، حيث قام Wiliom بتطبيق بحثه (قياس القيمة التاريخية لتكلفة الموارد البشرية) على الشركة R.J.Barry حيث نشرت الشركة و لعدة سنوات قوائمها المالية الختامية متضمنة معلومات مالية عن الموارد البشرية.

المرحلة الثالثة :

و تمتد من ١٩٧١م، حتى ١٩٧٦م، حيث بدأت تنشر خلال هذه الفترة العديد من الدراسات الأكاديمية في أمريكا و استراليا و اليابان، و قد تم تطبيق العديد من هذه

البحوث وما قدمته من المعلومات عن محاسبة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الإدارية، وكذلك في قرارات المستثمرين من حملة الأسهم في شركات المساهمة العامة.

المرحلة الرابعة :

تمتد من ١٩٧٦م حتى ١٩٨٠م، حيث شهدت تراجعاً في الاهتمام بهذا الفرع سواء من جانب الأكاديميين أو من جانب التطبيقين و يرجع سبب في ذلك إلى أن الجزء الأكبر من هذه البحوث الأولية في هذا الميدان و التي تميزت بأنها تعدّ أقل صعوبة قد تمت في المراح السابقة و أن الأجزاء الباقية أكثر صعوبة و تتطلب عدداً غير قليل من المؤسسات و الشركات التي تقبل أن يتم تطبيق هذه البحوث داخلها، و نتيجة للعدد القليل من الباحثين القادرين على القيام بهذه البحوث فإن عدد البحوث في هذه الفترة كان قليلاً جداً مما أدى إلى عدم إقبال الشركات على التطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية، إضافة إلى أن تكاليف تطبيق هذه (البحوث) عالي جداً و العائد المتوقع منها غير مؤكد.

المرحلة الخامسة :

هي مرحلة التطوير الحالية، فقد شهدت بداية للاهتمام لكل من النظرية و التطبيق للمحاسبة عن الموارد البشرية و ذلك نتيجة لتزايد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بموضوع زيادة الإنتاجية والتي تركز في الاهتمام على دور العنصر البشري في زيادة الإنتاجية.

كما أدت المنافسة في الوليات المتحدة الأمريكية بين الشركات إلى الاهتمام نحو المحاسبة عن الموارد البشرية، كما أن اختلاف إدارة الشركات اليابانية للموارد البشرية عن مثيلاتها الأمريكية في الاهتمام بأساليب ونظم المحاسبة عن الموارد البشرية في شركاتها، كما أن هذه المرحلة قد تميزت في تطبيق المحاسبة عن الموارد البشرية على شركات ومؤسسات ضخمة بعكس ما كان عليه الحال في مراحل التطور الأولى حيث كان التطبيق يقتصر على شركات صغيرة و متوسطة الحجم.

طرق تقييم الموارد البشرية :

تعتبر الموارد البشرية بند من بنود الموجودات التي قد يترتب عليه استحداث العديد من الطرق التي تستهدف قياس قيمة منافعها المستقبلية والإفصاح بشكل كمي في القوائم المالية (الفضل، مؤيد وزملاؤه، ٢٠٠٢م، ص ص ١٠٥-١٢٠) ومن أمثلتها :

- طريقة التقييم على أساس التكلفة التاريخية
- طريقة التقييم على أساس التكلفة الاستبدالية
- طريقة التقييم على أساس تكلفة الفرصة البديلة
- طريقة التقييم على أساس الرواتب المستقبلية المخصومة
- طريقة التقييم على أساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية الناتجة من استخدام الموارد البشرية
- طريقة التقييم على أساس خصم الأرباح غير العادية أو شهرة المحل
- طريقة التقييم باستخدام المقاييس السلوكية

ونظراً لأهمية هذه الطرق للقياس المحاسبي للموارد البشرية فإننا سنحاول توضيح بعض هذه الطرق وهي كما يلي :

طريقة التقييم على أساس التكلفة التاريخية :

تشير هذه الطريقة إلى قياس قيمة الموارد البشرية بذات الأسس المتبعة في قياس الموجودات المادية مثل السيارات والآلات وغيرها من الأصول الملموسة، حيث تقوم هذه الطريقة بجمع كل التكاليف التي تكبدها الشركة في المورد البشري والمتمثلة في تكاليف الاختيار والتدريب والتطوير حتى يصبح المرود البشري جاهزاً للإنتاج، ثم يتم رسملتها تمهيداً لتوزيعها على العمر الإنتاجي المتوقع للعاملين والذي يتم تحديده وربطه بمدة العقد المبرم بين المورد البشري والشركة ثم تحديد قسط الإطفاء السنوي الذي يضاف إلى مصاريف المدة المحاسبية التي تم استخدام الموارد البشرية خلالها، وبالرغم من إن الطريقة التكلفة التاريخية من الطرق المحاسبية المتعارف عليها، إلا أنه يعاب عليها إنها لا توضح التغيرات في قيمة المورد البشري بعد مرور زمن على عمله في الشركة.

طريقة التقييم على أساس التكلفة الاستبدالية :

تقوم فكرة التكلفة الاستبدالية على تضحية التي تتحملها الشركة من أجل إحلال أصل معنوي أو أصل بشري جديد مكان الأصل القديم حيث يماثل الأصل القديم من حيث المواصفات، حيث تقوم طريقة تقييم الأصول البشري وفق التكلفة الاستبدالية باستبدال المورد البشري القديم بمورد بشري جديد يماثله في الكفاءة والمهارة والخبرة الفنية.

ومع أن هذه الطريقة تتميز ببعض المزايا التي تساعد الإدارة في تخطيط تكاليف الحصول على المورد البشري وتزويد الإدارة بالمعلومات عن تكاليف الحصول على المورد البشري في الوقت الحالي إلا أنه يعاب عليها ما يلي :

- من غير المنطقي وجود مورد بشري مشابه من حيث الكفاءة والتحصيل العلمي والمهارة على نفس المستوى في المورد البشري الجديد المراد استبداله بالقديم.
- كما لا ترغب الكثير من الإدارات تبديل مواردها البشرية حيث تم تدريبهم وخاصة إذا كان المورد البشري يعمل على بعض من الصناعات التي تحتاج إلى تدريب حتى يتعامل مع بعض الأعمال المهنية أو الفنية مثل العمل على آلة متقدمة وهي الوحيدة الموجودة لدى المصنع، بل قد تفضل الإدارة استمرار المرود البشري في العمل لها وعدم استبداله وذلك بسبب كون الاحتفاظ سيحقق للشركة الكثير من الإنتاجية والربحية.

طريقة التقييم على أساس تكلفة الفرصة البديلة :

تقوم هذه الطريقة على تحديد قيمة المرود البشري بالمزاد العلني بين مدراء الأقسام للحصول على الموظفين ذوي الخبرة والكفاءة وأن قيمتها تحدد بالثمن الذي يكون المدير في قسم معين على استعداد لدفعه مقابل الحصول على موظف معين يعمل في قسم أخر في المنشأة وعلى ذلك لا يكون للموظف قيمة اقتصادية إلا إذا اعتبر عنصراً نادراً ولا يكون الموظف عنصراً نادراً حسب هذا المفهوم إلا بتوفر الشرطين التاليين :

- لا يستطيع القسم الجديد الحصول على المورد البشري إلا بعد انتهاء علاقة المورد البشري بقسمه القديم.
- لا يمكن الحصول على الموارد البشرية النادرة من خارج المنشأة.

وفي حالة غياب أي من الشرطين أعلاه تكون قيمة ذلك الموظف بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة مساوية للصفر لأنه عندئذ لا يعد عنصراً نادراً، ومن أهم مميزاها هي ضمان نجاح عملية تخصيص الموارد البشرية بالمنشأة بين استخداماها المثلى.

ويعاب عليها أنها تهتم بالموارد ذات الكفاءة العالية والنادرة وتهمل قيمة الأفراد العاديين الذين يمكن الحصول عليهم بسهولة، وقد تسبب بعض المشاكل الشخصية لدى الأفراد العاديين والذي بدوره يؤثر على إنتاجيتهم في العمل، كما يلعب الرأي الشخصي في التقييم دوره في عملية التقييم.

طريقة التقييم على أساس الرواتب المستقبلية المخصومة:

تعرض Lev and Schwartz إلى المفهوم الاقتصادي الذي ينظر إلى الإنسان على انه أغلى وأعظم الاستثمارات وأبعدها أثر في النشاطات الاقتصادية للمنشأة، وذكرا طريقة القياس والتي تستند على الأساس النظري لمقولة فيشر التي تنص " **أن قيمة رأس المال تقاس بمجموعة الأرباح الصافية المتوقع تحقيقها مستقبلاً** " وبموجب هذه الطريقة يتم تحديد قيمة الموارد البشرية على أساس خصم الرواتب والأجور التي يتوقع أن يحصل عليه الموظف خلال عمره الإنتاجي بالمنشأة بسعر فائدة خاص.

وقد صمما نموذج لحساب قيمة الموارد البشرية، حيث يتطلب استخدام هذا النموذج دراسة طبيعة الوظائف بالمنشأة دراسة عميقة لكي يمكن تقسيم الموارد البشرية العاملة بالمنشأة إلى مجموعات متماثلة في الكفاءة والمؤهلات بشكل يسهل فيه استخدام الإحصائيات الخاصة بدخول مجموعة الأفراد المماثلة للمجموعة المراد تحديد قيمتها من حيث درجة الكفاءة والفاعلية والعمر.. الخ.

طريقة التقييم بخصم الأرباح غير العادية أو شهرة المحل :

اقترح Hermanson طريقة لتقييم الموارد البشرية التي تعتمد على خصم الأرباح غير العادية للمنشأة حيث ربط في طريقته هذه بين مقومات تكوين شهرة المحل مثل الوضع المالي الجيد والموظفين الجيدين وسمعة المنشأة الحسن بين المنشآت الأخرى وبين قيمة الموارد البشرية وصاغ نموذج الأتي:

قيمة الموارد البشرية =

شهرة المحل × (تكاليف تكوين الموارد البشرية ÷ إجمالي قيمة الموجودات)

ويعاب على هذه الطريقة أنها تعتمد على الكثير من الاجتهادات للوصول إلى محاولة لتقييم الموارد البشرية عن طريق ربطها بشهرة المحل حيث تختلف في كثير من الأحيان العوامل التي تحدد قيمة شهرة المحل والتي تختلف كثيراً عن العوامل التي تحدد قيمة الموارد البشرية إلا في الحالات التي يكون فيها وجود الشهرة بسبب العامل البشري، إذ انه في مثل هذه الحالات يمكن الاعتماد على هذا النموذج في تقييم الموارد البشرية.

طريقة التقييم باستخدام المقاييس السلوكية :

تقوم هذه الطريقة على تقييم الموارد البشرية باستخدام المقاييس السلوكية في جانب المقاييس الكمية التي ستؤدي إلى زيادة فاعلية المعلومات المتولدة عنها في ترشيد القرارات الإدارية ولا سيما المعلقة منها بالموارد البشرية ذلك لأنها ستكون أكثر قدرة في تحليل عناصر السلوك الإنساني من حاجات ورغبات، كما يعد ليكرت من رواد من استخدام مناهج العلوم السلوكية في تقييم الموارد البشرية فقد ربط بين التنظيم الإداري والإنتاجية ومن ثم حدد أهم العوامل التي تحدد كفاءة الموارد البشرية وتعكس قدرتها الإنتاجية.

ومن أمثلة المقاييس التي اقترحت بهذا الخصوص مقياس القدرة ومقياس الرغبة ومقياس مستوى الأداء وفيما يلي المعادلات التي تعبر عن تلك المقاييس وتوضح العوامل السلوكية المؤثرة في الكفاءة الإنتاجية للعاملين :

- **مقياس القدرة على العمل**

تتحدد معادلة هذا المقياس بكل من المعرفة أو المهارة والتعليم أو التدريب والخبرة المكتسبة من أداء العمل فعلاً وعلى النحو التالي:

القدرة = المعرفة × المهارة

- **مقياس الرغبة أو الدافعية**

تتضمن معادلة هذا المقياس المحددات المختلفة لظروف العمل المادية مثل الإضاءة والتهوية وتصاغ على الوجه التالي :

الرغبة أو الدافعية = الاتجاه × الموقف

- **مقياس مستوى الأداء :**

تصاغ معادلة هذا المقياس من تفاعل المقياسين السابقين وكما هو مبين أدناه :

مستوى الأداء = القدرة على العمل × الدافعية

وعن طريق المعادلات السابقة يمكن قياس الإنتاجية وعلى النحو التالي :

الكفاءة الإنتاجية = القدرة × الرغبة

وهكذا يمكن الحصول على سلسلة من العلاقات تربط بين الفرد وقدرته وواجباته في أن واحد ويمكن التعبير عن ذلك بالاتي :

العمل = القدرة × الواجبات

العمل = المعرفة × المهارة × الواجبات

المبحث الثاني

المعالجات المحاسبية للموارد البشرية

أولا : المعالجات المحاسبية للموارد البشرية

أن طرق المعالجة المحاسبية والمتعلقة بالمورد البشري، تتم بعد رسملة كل المصاريف اللازمة للحصول على المورد البشري والتي تعتبر جزء من تكلفة المورد البشري (الحيالي ، وليد ناجي، ٢٠٠٤م، ص ص. ٣٠٦- ٣٠٨) وهي :

١- مصاريف الإعلان للحصول على المورد البشري
٢- مصاريف الحصول على العنصر البشري وتطوير كفاءته مثل تدريب وبعثات ودورات... الخ
٣- مصاريف تتعلق بالخبراء للحصول على العنصر البشري مثل مصاريف نقلهم والمكافآت الممنوحة لهم ومصاريف المقابلة والاختبارات ...الخ

ولذلك فإن قيمة المورد البشري تمثل كافة المصاريف المرتبطة بالمدة الإنتاجية للعنصر البشري والتي يمثلها العقد المبرم للعنصر البشري مع المنشأة وبالتالي فإن :

إطفاء المورد البشري = تكلفة الأصل البشري ÷ العمر الإنتاجي للأصل البشري

والمعالجة المحاسبية المتعلقة بالعنصر البشري تتمثل بالأتي :

١- تكلفة الحصول على المورد البشري :

مدين	دائن	البيان
******		من حـــ / الموارد البشرية
	*****	إلى حـــ / النقدية

٢- إطفاء المورد البشري :

مدين	دائن	البيان
******		من حـــ / قسط إطفاء المورد البشري
	*****	إلى حـــ / المورد البشري

ونجد هنا أنه لم يتم عمل مخصص للعنصر البشري، وذلك لأنه يخلق ويفنى مرة واحدة بمعنى أن المورد البشري محدد فترته الإنتاجية بموجب عقد العمل.

٣– الاستغناء عن الموارد البشري :

قد يتم الاستغناء عن المورد البشري لقاء مقابل مالي، لذلك فإن:

مكاسب الاستغناء = مبلغ الانتقال أو البيع – القيمة الدفترية للأصل البشري

القيمة الدفترية للأصل البشري = تكلفة الحصول على العنصر البشري – مجموع الإطفاء السنوي

مدين	دائن	البيان
******		من حـــ / النقدية
		إلى مذكورين :
	*****	حـــ / موارد بشرية
	*****	حـــ / مكاسب الاستغناء عن الموارد البشرية

أو

مدين	دائن	البيان
******		من مذكورين :
		حـــ / النقدية
		حـــ / خسائر الاستغناء عن الموارد البشري
	*****	الى حـــ / موارد بشرية

٤- وفاة المورد البشري :

حيث يتم تحديد قيمة الخسائر الوفاة والمتمثلة بالقيمة الدفترية للأصل البشري، لذلك:

الخسائر = تكلفة الحصول على العنصر البشري – مجموع الإطفاء السنوي

مدين	دائن	البيان
******		من حـــ / خسائر موارد بشرية
		الى حـــ / الموارد البشرية

ثانيا: النسب المالية للموارد البشرية

تمثل الموارد البشرية المدربة والمؤهلة تأهيلا علمياً وعملياً ركناً أساسياً من الأركان الأساسية لمستوى الأداء في المنشأة وقد تضمنت النظريتان الاقتصادية والإدارية دراسات واسعة وشاملة تستهدف قياس الاستثمار في رأس المال البشري، واستخدامه من خلال التدريب والتطوير المستمر لتنمية قدراته.

و لم تكن النظرية المحاسبية الى وقت قريب تهتم بهذه الموارد رغم كون عملية القياس تمثل وظيفتها الأساس فالقارئ للقوائم المالية يلاحظ أن الإشارة الوحيدة للعنصر البشري فيها يتمثل فقط ببند الأجور والرواتب والمكافآت والمخصصات الممنوحة له من قبل المنشأة والنفقات التي تتحملها المنشأة من اجل تطوير ورفع كفاءته.

حيث تظهر مثل تلك البنود ضمن بنود المصاريف الإدارية والعمومية والتي تكون ضمن قائمة الدخل ولا يظهر للعنصر البشري أي أثر في قائمة المركز المالي، إلا في حالة الرواتب الأجور المستحقة والتي تخص العنصر البشري والتي تكون أما المصاريف المدفوعة مقدما أو المستحقة إذ تظهر على أنها أرصدة للحسابات المرحلة للسنة القادمة.

النسب المالية للموارد البشرية :

الدراسة التي قام بها ELIAS,1972 والتي استهدفت اختيار أثر قياس الموارد البشرية على قرارات الاستثمار في الأسهم وقد أظهرت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط ذات دلالـــه إحصائية بين المعلومات المحاسبية عن الموارد البشرية ومجالات الاستثمار في الأسهم المتداولة بالسوق المالية والدراسة التي قام بها HENDERICKSN,1976 والتي جـــاءت مدعمـــة للدراسة السابقة التي أجرها Elias.(الفضل، مؤيد وزملاؤه،٢٠٠٢م، ص ص٩٧-١٠٠)
ومن جانب أخر توفر معالجة الموارد البشرية محاسبياً كأصـــل مؤشـــرات كميـــة أكثـــر موضوعية لإغراض تقييم الأداء في المشروعات ذات الأقسام الإنتاجية المتعددة لان قيمـــة معدل العائد على الاستثمار وهو من أكثر الأدوات استخداماً في هذا المجال.
حيث تتأثر هذه نسبة بالمعالجة المحاسبية للأموال المستثمرة في الموارد البشرية فقيمتها تختلف إذا اشتملت هذه النسبة على قيمة الاستثمار في الموارد البشرية عن قيمتها إذا لم يشـــتمل على قيمة هذا الاستثمار ولعل من أفضل المزايا المتوفرة من جراء معالجة الموارد البشـــرية كأصل هي أن الإفصاح عن قيمة هذا الأصل في الميزانية يوفر للمحالين الماليين معلومـــات ذات أهمية لصالح القرارات الاستثمارية التي يتخذونها، إذ بتوفر هذه المعلومـــات يصـــبح بالإمكان اشتقاق مجموعة من النسب المالية التي لا توفرها القوائم المالية التقليدية ومن هذه النسب على سبيل المثال لا الحصر :

١- قيمة الأصول البشرية ÷ القيمة الإجمالية للأصول
٢- قيمة الأصول البشرية ÷ قيمة الأصول غير البشرية
٣- قيمة الأصول البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا ÷ القيمة الإجمالية للأصول البشرية

وتستخدم النسبة الأولى أعلاه كمؤشر لقياس درجة تركز العمالة في المشـــروع ومـــن ثم لتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع معدلات دوران العمالة في الصناعات المختلفة.
كما يستفاد من هذه النسبة أيضاً كأداة في تحليل اتجاهات التجارة العالميـــة، إذ بموجبـــها يمكن تقييم إمكانات الأقطار المختلفة في تصدير العمالة المتخصصة وذلك بناء على مقولة

اقتصادية راسخة مفاده أن " **كل قطر يصدر السلعة الأكثر تركيزاً لديه** "، ويجمع الباحثون على اعتبار هذه النسبة أكثر كفاءة وموضوعية في قياس تركز العمالة من المؤشرات الكمية المستخدمة من قبل الاقتصاديين في هذا المجال وهي مثل :

- نصيب الموظف من القيمة المضافة
- نصيب الموظف من المبيعات

ويمكن كذلك تحليل القيمة الإجمالية للأصول البشرية إلى مجموعات جزئية حسب طبيعة أو أعمار القوى العاملة في المشروع أو حسب درجة التأهيل العلمي وذلك بقصد اشتقاق مؤشرات أخرى تفيد في تقييم هيكل القوى العاملة.

حيث تستخدم النسبة الثالثة كمؤشر أو مقياس مدى تركز المهارات العلمية في المشروع ويستخدمها المحللون الماليون كمؤشرات لقياس الإنتاجية في بعض الصناعات كالبتروكيماويات والصناعات الالكترونية وصناعة الأدوية كما إن بالإمكان استخدام هذه النسبة من قبل الأجهزة الحكومية في تخطيط البرامج الدراسية ورسم سياسات الأجهزة بالإضافة إلى أن توفر معلومات عن نمط توزيع أعمار القوى العاملة في المشروع ويمكن أن يفيد في التنبؤ بمعدلات نموه وتحديد حصته السوقية (مطر، محمد؛ السويطي، موسى، ٢٠٠٨م، ص ص ٤٣٨- ٤٤٠).

المبحث الثالث

الحالة العملية لشركة التعبئة والتغليف شركة مساهمة سعودية

شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف شركة مساهمة سعودية

نبذة مختصرة عن الشركة :

تأسست الشركة في عام ١٩٩١م باسم شركة تصنيع مواد التعبئة والتغليف شركة مساهمة مركزها الرئيسي بمدينة الرياض يتكون رأس مال الشركة بمبلغ (٦٨٧.٥٥٠.٠٠٠ ريال) وعدد أسهم ٦.٨٧٥.٠٠٠ سهم بقيمة اسمية ١٠ ريال ، نشاط الشركة الرئيسي هو إنتاج الأكياس المنسوجة من مادة البولي بروبلين والمبطن بأكياس بولي اثلين منخفض الكثافة وغير مبطن لاستخدامات الشاقة وتسويقها في داخل وخارج المملكة مثل (الأكياس العملاقة ، الأكياس الصغيرة ، أكياس الاسمنت البلاستيكية ، أكياس الخضروات)

أهم الاعتبارات الخاصة لمحاسبة الموارد البشرية

تم استخراج بعض البيانات من القوائم المالية للشركة لعام ٢٠٠٨م وهي كالتالي :

- قامت الشركة بالاتفاق مع المعهد العالي للصناعات البلاستيكية الذي يقدم دورات تدريبية للسعوديين في مجال البلاستيك لمدة سنتين يحصلون بعدها على دبلوم تخصصي في البلاستيك، حيث تم الاتفاق مع المعهد على تدريب خمسة من الكوادر السعودية تتكفل الشركة بنفقات دراستهم البالغة ٢٤٠.٠٠٠ ريال.
- تقوم الشركة بدفع مكافآت شهرية لهم أثناء الدورة تبلغ ١٥٠٠ ريال لكل موظف بدعم من صندوق تنمية الموارد البشرية بنسبة ٥٠%.

المعالجات المحاسبية للموارد البشرية

الإيضاحات :

عدد الموظفين = ٥ موظفين

مدة الدراسة = سنتين

تكلفة الدراسة السنوية لخمسة موظفين = ٢٤٠.٠٠٠ ÷ ٢ = ١٢٠.٠٠٠ ريال

٢٠٠٨م = ١٢٠.٠٠٠ ريال

٢٠٠٩م = ١٢٠.٠٠٠ ريال

تكلفة الدراسة للموظف الواحد في السنة = ٢٤.٠٠٠ ريال

المكافأة الشهرية للموظف الواحد = ١.٥٠٠ ريال

المكافأة السنوية للموظف الواحد في السنة = ١٥٠٠ × ١٢ = ١٨.٠٠٠ ريال

المكافأة الشهرية لخمسة موظفين = ١.٥٠٠ × ٥ = ٧.٥٠٠ ريال

المكافأة السنوية لخمسة موظفين = ٧.٥٠٠ × ١٢ = ٩٠.٠٠٠ ريال

تكلفة الموظف الواحد = تكلفة الدراسة + المكافأة الشهرية

تكلفة الموظف الواحد = ٢٤.٠٠٠ + ١٨.٠٠٠ = ٤٢.٠٠٠ ريال

تكلفة الحصول على الموظفين = تكلفة الدراسة السنوية + المكافأة السنوية

تكلفة الحصول على الموظفين في السنة = ١٢٠.٠٠٠ + ٩٠.٠٠٠ = ٢١٠.٠٠٠ ريال

القيود المحاسبية لعام ٢٠٠٨م

والمعالجة المحاسبية المتعلقة بالعنصر البشري تتمثل بالأتي :

١- تكلفة الحصول على المرود البشري :

مدين		دائن	البيان
٢١٠.٠٠٠			من حـــ / الموارد البشرية
	٤٢.٠٠٠		الموظف ١
	٤٢.٠٠٠		الموظف ٢
	٤٢.٠٠٠		الموظف ٣
	٤٢.٠٠٠		الموظف ٤
	٤٢.٠٠٠		الموظف ٥
		٢١٠.٠٠٠	إلى حـــ / النقدية
			أثبات تكلفة الحصول على الموظفين

٢- إطفاء المورد البشري :

بافتراض أن عقد العمل لمدة عشر سنوات

قسط إطفاء الموارد البشرية = تكلفة الأصول البشرية ÷ العمر الإنتاجي للأصول البشرية

قسط إطفاء الموارد البشرية = ٢١٠.٠٠٠ ÷ ١٠ = ٢١.٠٠٠ ريال

قسط إطفاء الموارد البشرية سنويا = تكلفة الأصل البشري ÷ العمر الإنتـــاجي للأصـــل البشري

قسط إطفاء الموارد البشرية سنويا للموظف الواحد = ٤٢.٠٠٠ ÷ ١٠ = ٤.٢٠٠ ريال

قسط إطفاء الأصل البشري = تكلفة الأصل البشري ÷ عدد الموظفين

قسط إطفاء الأصل البشري = ٢١٠.٠٠٠ ÷ ٥ = ٤٢.٠٠٠ ريال.

مدين	دائن		البيان
٢١.٠٠٠			من حـــ / قسط إطفاء الموارد البشرية
	٢١.٠٠٠		إلى حـــ / الموارد البشرية
		٤.٢٠٠	الموظف ١
		٤.٢٠٠	الموظف ٢
		٤.٢٠٠	الموظف ٣
		٤.٢٠٠	الموظف ٤
		٤.٢٠٠	الموظف ٥
			أثبات إطفاء الموارد البشرية

٣- إقفال قسط إطفاء الموارد البشرية

مدين	دائن	البيان
٢١.٠٠٠		من حـــ / ملخص الدخل
	٢١.٠٠٠	إلى حـــ / قسط إطفاء الموارد البشرية
		إثبات إطفاء قسط إطفاء الموارد البشرية

تصوير الحسابات في دفتر الأستاذ :

منه — **حـــ/ الموارد البشرية** — **له**

منه			له
٢١٠.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٢١.٠٠٠
		رصيد ١٢/٣١	١٨٩.٠٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه — **حـــ/ قسط إطفاء الموارد البشرية** — **له**

منه			له
٢١٠.٠٠٠	الموارد البشرية		
		رصيد ١٢/٣١	٢١٠.٠٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه — **حـــ/ الموظف ١** — **له**

منه			له
٤٢.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٤.٢٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٧.٨٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه	حـ/ الموظف ٢		له
٤٢.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٤.٢٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٧.٨٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه	حـ/ الموظف ٣		له
٤٢.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٤.٢٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٧.٨٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه	حـ/ الموظف ٤		له
٤٢.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٤.٢٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٧.٨٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه	حـــ/ الموظف ٥		له
٤٢.٠٠٠	النقدية	قسط إطفاء الموارد البشرية	٤.٢٠٠
		رصيد ١٢/٣١	٣٧.٨٠٠
٢١٠.٠٠٠			٢١٠.٠٠٠

منه	حـــ/ ملخص الدخل		له
٢١.٠٠٠	قسط إطفاء الموارد البشرية		
٢١.٠٠٠			

قائمة المركز المالي كما في ٣١/ ١٢

١٨٩.٠٠٠	الموارد البشرية		

التحليل بالنسب المالية للموارد البشرية :

أولا" : نستخرج بعض البيانات المالية للشركة في كمـــا في ٣١/ ١٢ / ٢٠٠٨م وهـــي كالتالي :

الموجودات	٢٠٠٨	٢٠٠٧
الموجدات المتداولة		
أجمالي الموجودات المتداولة	٧٦٣٤٧٩٧٥	٦٧٨٧٧٦٣٣
الموجودات غير المتداولة		
صافي الأصول الثابتة	٤٩٣٣٣٢٠٤	٥٣٢٧١٣٦١
مشروعات تحت التنفيذ	١٣١٣٧٨٢٧	١٥٧٣٧٠
مصاريف ما قبل التشغيل	٨٤٦٦٠	١٩٠٢٤٨
إجمالي الموجدات غير المتداولة	٦٢٥٥٥٦٩١	٥٣٦١٨٩٧٩
إجمالي الموجودات	١٣٨٩٠٣٦٦٦	١٢١٤٩٦٦١٢
المطلوبات وحقوق المساهمين		
المطلوبات المتداولة		
إجمالي المطلوبات المتداولة	٢٩٢٢٨٦٧١	٢٥٧٠٣٦١٣
قروض طويلة الأجل	١٠٦٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠
مخصص مكافأة ترك الخدمة	٢٧٤٣٠١٠	٢١٤٠٣٣٤
إجمالي المطلوبات	٤٢٥٧١٦٨١	٣١٣٤٣٩٤٧
حقوق المساهمين		
رأس المال	٦٨٧٥٠٠٠٠	٦٨٧٥٠٠٠٠
احتياطي نظامي	١٠٤٦٣٢١٣	٨٧١٠٤٢٩
أرباح مبقاة	١٧١١٨٧٧٢	١٢٦٩٢٢٣٦
إجمالي حقوق المساهمين	٩٦٣٣١٩٨٥	٩٠١٥٢٦٦٥
إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين	١٣٨٩٠٣٦٦٦	١٢١٤٩٦٦١٢

سوف نقوم بتحليل الأصول البشرية بالنسب المالية لشركة فيبكو لعام ٢٠٠٨م، وتحليل مدى فائدة هذه النسبة في التقارير الداخلية للشركة.

النسبة الأولى : قيمة الأصول البشرية /القيمة الإجمالية للأصول

السنة	الأصول البشرية	إجمالي الأصول	النسبة
٢٠٠٨	١٨٩.٠٠٠	١٣٨.٩٠٣.٦٦٦	%٠.١٣

النسبة الثانية : قيمة الأصول البشرية / قيمة الأصول غير البشرية

السنة	الأصول البشرية	إجمالي الأصول الملموسة	النسبة
٢٠٠٨	١٨٩.٠٠٠	٤٩.٣٣٣.٢٠٤	%٠.٣٨

التحليل :

أولا يجب أن تستخدم هذه النسبة لجميع العاملين وليس عدد ٥ موظفين ولكن الهدف من هذه النسبة هو لمعرفة قياس درجة تركز العمالة في الشركة ومن ثم لتقييم الآثار الاقتصادية المترتبة على ارتفاع معدلات دوران العمالة في الصناعات المختلفة، كما أن هذه النسبة أكثر كفاءة وموضوعية في قياس تركز العمالة من المؤشرات الكمية المستخدمة من قبل الاقتصاديين في هذا المجال وهي مثل :

- نصيب الموظف من القيمة المضافة
- نصيب الموظف من المبيعات والتي يمكن اشتقاق النسبة التالي:
- الأصول البشرية ÷ المبيعات × ١٠٠ =

هذه النسبة تدلنا على مدى مساهمة الأصول البشرية في عملية المبيعات وقياس أثر ذلك خلال مدة زمنية لا تقل عن ٥ سنوات لمعرفة ما هو مدى مساهمة الأصول البشرية في عملية المبيعات.

كما يمكن كذلك تحليل القيمة الإجمالية للأصول البشرية إلى مجموعات جزئية حسب طبيعة أو أعمار القوى العاملة في المشروع أو حسب درجة التأهيل العلمي وذلك بقصد اشتقاق مؤشرات أخرى تفيد في تقييم هيكل القوى العاملة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : الاستنتاجات

- نستنتج أن تعريف المحاسبة الموارد البشرية هي عملية تحديد وقياس البيانات المتعلقة بالموارد البشرية وتوصيل تلك المعلومات إلى الأطراف المستفيدة منها، وتتضمن هذه العملية قياس التكاليف التي حدثت بواسطة المشروع والمنظمات الأخرى لجذب هذه الموارد البشرية واختبارها واستثمارها وتدريبها وتنميتها وتشمل أيضا القيمة الاقتصادية لهؤلاء الأفراد من وجهة نظر المنشأة التي ينتسبون إليها

- مرة المحاسبة عن الموارد البشرية بخمس مراحل بداية من ستينات القرن السابق والتي تميزت بوضع المفاهيم الأساسية لمحاسبة عن الموارد البشرية، حتى نهاية المرحلة الخامسة والتي شهدت بداية للاهتمام بكلٍ من النظرية و التطبيق للمحاسبة عن الموارد البشرية.

- كما تم الاستنتاج بأن عملية تقييم الموارد البشرية قد استحداث العديد من الطرق التي تستهدف قياس قيمة المنافع المستقبلية والإفصاح بشكل كمي في الكشوفات المالية للموارد البشرية للشركة ومن هذه الطرق طريقة التقييم على أساس التكلفة التاريخية والاستبدالية وأساس تكلفة الفرصة البديلة وأساس الرواتب المستقبلية المخصومة وأساس القيمة الحالية للإيرادات المستقبلية الناتجة من استخدام الموارد البشرية وأساس خصم الأرباح غير العادية أو شهرة المحل بالإضافة إلى طريقة التقييم باستخدام المقاييس السلوكية، كل هذه الطرق أنفة الذكر، تتميز بمميزات وعيوب وأفضل طريقة هي استخدام أكثر من طريقة للخروج من عملية التقييم بنتائج تتميز بالموضوعية.

ثانياً : التوصيات

- زيادة الاهتمام من قبل هيئات المحاسبة بإصدار معايير محاسبية تخص الموارد البشرية وخاصة بالمكاتب الخدمية والمتمثلة في مكاتب الاستشارات القانونيـــة ومكاتـــب الاستشارات الإدارية والمالية وكذلك مكاتب المحاسبة، حيث تتمثل أصول هـــذه المكاتب في الأصول البشرية ذات الكفاءة العالية والمستوى التعليمي العالي.

- أن التوسع المحاسبي المعاصر يتطلب زيادة الاهتمام بضرورة توفير وتطوير نظم قياس وتحليل للقوائم المالية التي تشتمل على محاسبة الموارد البشرية.

- زيادة استحداث أداوت تحليلية تساعد كل من المستخدمين الداخليين والخارجيين للاستفادة من المعلومات والنتائج من محاسبة الموارد البشرية في اتخـــاذ قـــراراتهم الإدارية والاستثمارية.

- زيادة الاهتمام من قبل الإدارات المالية في الشركات لاستحداث بعض المؤشـــرات المالية والنسب المالية والتي يتم مقارنتها مع القوائم المالية للخروج بنتـــائج تفيـــد متخذي القرار.

مصادر البحث

الكتب العربية :

١. الحيالي ، وليد ناجي،(٢٠٠٧م، **نظرية المحاسبة** منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٢. الشيرازي، عباس مهدي، (١٩٩٠م)، **نظرية المحاسبة**، الطبعة الثانية، دار السلاسل، الكويت.

٣. القاضي،حسين؛حمدان، مأمون،(٢٠٠٧م)، **نظرية المحاسبة** ،منشورات جامعة دمشق، سوريا

٤. الفضل ، مؤيد ؛ نور ،عبد الناصر؛ الدوغجي، علي ،(٢٠٠٢م)، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة،الأردن.

٥. الساقي، سعدون مهدي؛ نور، عبد الناصر ،(بدون تاريخ) **محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال**، جامعة الإسراء ، الأردن

٦. مطر، محمد،(٢٠٠٤م)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل لنشر، الأردن.

٧. الفيومي محمد، محمد،(١٩٩٨م)، **قراءات في المشاكل المحاسبية المعاصرة** ، المكتب الجامعي الحديث.

٨. الفداغ، فداغ،(٢٠٠٨م)، **مشكلات وحالات محاسبية**، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.

٩. المنشورات الرسمية:

١٠. حمادة، رشا، (٢٠٠٢م)، **القياس والإفصاح المحاسبي عن الموارد البشرية**، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثامن عشر، العدد الأول

الفصل الثالث

الثغرات المالية في ظل الأزمة المالية

المقدمة :

كان مصرف ليمان برادرز حتى وقت قريب رابع أكبر مصرف استثماري بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي أسس عام ١٨٥٠م، وكان يعمل لدى البنك ٢٥.٩٣٥ ألف موظف بشتى أنحاء العالم، ومن الصعوبات التي واجهة البنك بشكل كبير جداً هي أزمة الرهون العقارية والتي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف العام ٢٠٠٧م.

ومن أهم ما قام به مصرف ليمان برادرز إسقاطه أصول بقيمة ٥.٦ مليارات دولار بالربع الثالث من العام ٢٠٠٧م، كما أعلن عن خسائر تكبدها بلغت ٣.٩ مليارات للربع الثاني من عام ٢٠٠٨م، حتى أشهر إفلاسه يوم ٢٠٠٨/٩/١٥ عقب فشل جهود بُذلت من طرف إدارة البنك لإنقاذه، وتقدم البنك بطلب إشهار الإفلاس إلى محكمة الإفلاس لمنطقة جنوب نيويورك، واعتبر إفلاس ليمان أشهر حالة في وول ستريت منذ انهيار مؤسسة دركسل برنام لامبرت المتخصصة بالسندات عالية المخاطر عام ١٩٩٠م، كما أثر إفلاس ليمان بآثار سلبية كبيرة في جميع الأسواق العالمية فتسبب في تراجع الأسواق الرئيسية بالعالم.

ومن هنا تعتبر البداية الحقيقة للأزمة المالية العالمية والتي عصفت بجميع أسواق العالم وخاصة المالية ومنها الأسواق العربية، فكان الأثر الكبير في جميع دول العالم هو في القطاع المصرفي في المقام الأول وبعدها باقي القطاعات الاقتصادية، فما هي الثغرات المالية في القطاع المصرفي، وهل شاركت المعايير المحاسبية في الحد من الأزمة المالية، وهل تم تغيير بعض المعالجات المحاسبية بسبب الأزمة المالية وهل تم الموافقة عليها من قبل مجلس المعايير المحاسبية وهل هذه المعالجات تخلو من السلبية في القوائم المالية أم إنها تظهر القوائم المالية بشيء من التضليل بسبب تغيير هذه المعالجات المحاسبية، وهل يمكن للمحاسبة أن تكون قد شاركت بشكل مباشرة وغير مباشر في هذه الأزمة، وهل التغيير في أحد الطرق أو المعالجات التي كانت تمارس سابقاً وتم تغييرها إلى طرق أخرى يشكل مشكلة من مشاكل المحاسبية المعاصرة وخاصة إذا ما أخدنا ذلك على عاتق المناهج المتبعة في نظرية المحاسبة، وهل تسيء تلك التغيرات في متانة نظرية المحاسبة، كل هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذا البحث المتواضع لاحقاً.

مشكلة البحث:

أن المشكلة تكمن في الثغرات المالية والتي سببتها الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي، والمشكلة تكمن في اتهام المعـــايير المحاســبة الدولية بتسببها في أحد أهم أسباب انهيار الكثير من الشركات بالقطاع المالي وذلك بمـــا يتعلق بمعيار القيمة العادلة للأدوات المالية، وهل حقاً ساهمت تلك المعايير في إفلاس الكثير من الشركات في ضوء الأزمة المالية، كل تلك الأسئلة أثيرت في الأوساط المهنية في مختلف إنحاء العالم والتي تعتبر أحد أهم المشاكل المحاسبية في الوقت الحالي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من حيث تناوله موضوعاً معاصراً مهماً، وهو محاوله للإجابة على بعض الأسئلة والمواضيع في مجال المحاسبة عن الثغرات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالميـــة في جميع القطاعات وخاصة القطاع المالي على مستوى العالم، وكذلك تسليط الضوء علـــى أحدى أهم المشاكل المحاسبية المعاصرة والتي سببتها الأزمة المالية في الوقت الحالي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على أهمية معايير المحاسبة الدولية في معالجة الثغرات المالية والتي خلفتها الأزمة المالية في قطاع الأعمال وتحليل مدى مساهمة المعايير المحاسبة الدولية في مجال المحاسبة عن الثغرات المالية في كثير من الشركات في العالم.

فرضية البحث :

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضيات التالية :

ساهمت المعايير المحاسبة الدولية من الحد من تبعات تأثير الأزمة المالية في قطاع الأعمال.

ساهمت لجنة المعايير المحاسبة الدولية ولجنة المعايير المحاسبية الأمريكية في الدفاع عن معاييرها وخاصة معيار القيمة العادلة وذلك في ضوء الأزمة المالية العالمية.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة مـــن الرســـائل العلميـــة والدوريات والكتب العربية والأجنبية.

أسلوب جمع البيانات :

سوف يكون الاعتماد في هذا البحث على بعض من المراجع المحاسبية من الكتب المحاسبية الحديثة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة الى بعض المصادر مثل المعـــايير المحاســـبية الدولية والمحلية وكذلك بعض من النشرات والمقالات العلمية.

خطة البحث :

مراعاة لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وفرضياته، فإن الباحث سوف يتناول البحث مـــن خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : **نظرة تاريخية عن الأزمات المالية والاقتصادية**

المبحث الثاني : **الثغرات المالية في القطاع المالي**

المبحث الثالث: **المعايير المحاسبية الدولية و الأزمة المالية**

نتائج البحث وتوصياته

المراجع

المبحث الأول :

نظرة تاريخية عن الأزمات المالية والاقتصادية

مفهوم الأزمة المالية :

الأزمة المالية هي عبارة عن انخفاض حاد ومتواصل في أسعار الأصول المالية التي تتكون من الأسهم والسندات في جميع أسواق المال، مما يؤدي إلى إفلاس العديد من المصارف وشركات التأمين والوساطة مما يؤثر على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول بسبب اعتبار المؤسسات المالية هي الجهة الممولة للاقتصاد، كما يتم استخدام السياسات المالية والنقدية للحد من أثار هذه الأزمة.

استناداً لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص الأزمة المالية بما يلي :

١- الانخفاض الحاد في أسعار الأصول المالية من الأسهم والسندات، ولكي نعتبر الانخفاض في الأسعار يؤدي إلى أزمة يجب أن يتجاوز ١٠% فإذا كان الانخفاض ما بين ٣-٥% أو ٥-٧% فلا يعتبر حاداً لأن طبيعة المضاربة تسمح بصعود وهبوط الأسعار في إطار ٥% ، مثالنا على هذا هو ما حدث في الأزمة المالية عام ١٩٨٧م فقد هبط المؤشر في أمريكا ٢١.٦% وفي النرويج ٣٠.٥% وفي اليابان ١٢.٨%، وبهذا نعتبر أي انخفاض في مؤشرات الأسواق المالية أكثر من ١٠% هي أزمة يجب معالجتها.

٢- تسبب الأزمة المالية في إفلاس العديد من البنوك بجميع أنواعها التجارية والعقارية والاستثمارية لما يرتبط بين هذه البنوك بعضها البعض بشكل كبير جداً ومن أهمها هو الاستثمار في أسواق المال إي بالأسهم والسندات وكذلك شركات التأمين والوساطة لطبيعة عمل هذه الشركات والتي تعتمد إيراداتها على أسواق المال.

٣- أن انهيار إي مؤسسة مالية وخاصة أحد البنوك الكبيرة سوف يؤثر على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وذلك بسبب اعتبار المؤسسات المالية هي الجهة الممولة للشركات والمصانع والشركات الصغيرة والمتوسطة مما سوف يؤثر على هذه الشركات في عملية الإنتاجية وذلك لحاجتها للأموال لتشغيل مصانعها، في حين لم تستطع هذه الشركات الحصول على تمويل سوف تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي.

٤- أن استخدام السياستين المالية والنقدية مع بعضهما قد يسبب تضارب بينهما فقد تسعى السياسة المالية لتخفيض حجم التضخم عن طريق زيادة حجم الضرائب وتخفيض حجم الإنفاق وبدلاً من أن تؤيد السياسة النقدية السياسة المالية نجدها تخفض سعر الفائدة وتشجع على الاقتراض وزيادة حجم السيولة الأمر الذي يبطل مفعول السياسة المالية.

٥- التعارض بين السياستين المالية والنقدية من جهة وسياسة الاستثمار من جهة ثانية فإذا ما رغبت الدولة بزيادة حجم الاستثمار ينبغي على السياسة المالية زيادة حجم الإنفاق لتشجيع زيادة الطلب كما ينبغي على السياسة النقدية زيادة حجم القروض وتخفيض سعر الفائدة لكي يشجع ذلك الاستثمار أما إذا لم يكتمل السياسات المالية والنقدية التوجيهات في دعم الاستثمار فإن ذلك سينقلب إلى أزمة نزوح الأموال بدلاً من عودتها وإقامة المؤسسات الإنتاجية اللازمة للاقتصاد الوطني.

٦- انخفاض وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، لقد حققت دول جنوب شرق أسيا معدلات نمو تراوحت بين ٥-١٠% بالمتوسط وعلى أثر الأزمة تراجع معدل النمو في اندونيسيا من ٨% إلى ٤.٦% وفي كوريا من ٧.١% الى ٥.٥% ثم الى -٧% عام ١٩٩٨م، وازداد معدل البطالة من ٥.٤% عام ١٩٩٧م إلى ١٥% عام ١٩٩٨م في اندونيسيا وفي كوريا ازدادت البطالة من ٢.٧% الى ٧% عام ١٩٩٨م، لقد أدت الأزمة المالية لتراجع النمو وزيادة البطالة وزيادة مستوى الفقر والاضطرابات الاجتماعية (كنعان، علي ، ٢٠٠٨م، ص ص ٢٧٦ – ٢٧٨).

أزمة الكساد الكبير ١٩٢٩م:

في ٢ سبتمبر عام ١٩٢٩م أقفل مؤشر داو جونز لمتوسط الصناعة عند ٣٨١ نقطة وفي ٢ أكتوبر من نفس العام انخفض المؤشر بما يعادل ٤٩ نقطة، صحبه انخفاض آخر في اليوم التالي قدره ٤٣ نقطة، وفي ٢٣ أكتوبر سجل المؤشر ٣٠٦ نقطة، بما يعنى انخفاض بلغت نسبته ٢٠% بالمقارنة بما كان عليه الحال في ٣ سبتمبر، أي في أقل من شهرين، معلنا بذلك بداية حدوث الكساد الكبير واستمر انخفاض أسعار الأوراق المالية بعد ذلك لمدة ثلاث سنوات حيث اقفل المؤشر في ٨ يوليو عام ١٩٣٢م عند ٤١ نقطة فقط، وهذا يعنى أن المؤشر وصل إلى حوالي ١١% مما كان عليه في ٣ سبتمبر من عام ١٩٢٩م.

وخلال تلك الفترة أفلست العديد من الشركات وانتشرت البطالة فانخفض الطلب على السلع والخدمات، وانخفضت أسعارها، كما فشل المدينين أو العملاء في الوفاء بما عليهم من التزامات لتلك البنوك، فأحجم المقرضون والممثلون في البنوك عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار، فقد وواجهت البنوك صعوبة في تحصيل مستحقاتها من عملائها، ففشلت في تلبية مسحوبات العملاء، وأعلن إفلاس الكثير من هذه البنوك ففي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها أعلن إفلاس ٥٠٠٠ بنك، وخسر المودعون ما يعادل ٣ مليار دولار ، حتى اضطر الرئيس روزفلت إلى إعلان إغلاق جميع البنوك وذلك اعتبارا من ٦ مارس عام ١٩٣٣م، ثم تم السماح للبنوك التي لديها قدراً من السيولة أن تفتح أبوابها بعد أسبوع من ذلك التاريخ.

وفي ذلك الوقت ثار التساؤل من هو المتسبب في حدوث هذه الأزمة، هل تدهور أسعار الأوراق المالية هو الذي تسبب في حدوث الكساد العظيم؟، أم أن الكساد العظيم هو الذي تسبب في حدوث انخفاض في أسعار الأوراق المالية؟ ووقع اللوم في النهاية على أسواق رأس المال، إذ كشفت التحقيقات عن حدوث انحرافات وممارسات غير أخلاقية في تلك الأسواق يعتقد أنها كانت سبباً رئيسياً في حدوث الكساد الكبير. (هندي ،.منير ٢٠٠٦م، ص ص ٥٠-٥١).

ويرجع حدوث الكساد الكبير للأسباب التالي :

١. تزايد حجم الاستثمار العقاري وخاصة في قطاع البناء والتشييد حتى أصبحت المساكن تكفي لضعف السكان.
٢. حدوث انحرافات في أسوق الأوراق المالية وخاصة أن البيع أو الشراء للأوراق المالية كان يتم عن طريق القروض فقد ساهم هذا التصرف حدوث الاضطرابات في سوق المال.
٣. الغش والخداع والتلاعب بالأسعار والدعايات الكاذبة عن بعض الأسهم مما كان يرفع أسعارها دون أي سبب اقتصادي.
٤. سوء توزيع الدخل وتراكم الثروات لدى كبار المستثمرين والمالكين مما أدى لتراجع حجم الطلب الاستهلاكي لدى الفقراء فانخفض حجم الاستهلاك الكلي في الاقتصاد.
٥. انخفاض حجم الإنتاج العالمي من الذهب مما دفع الكثير للادخار بالذهب بدلاً من الدولار الذي كان مغطى بالذهب آنذاك، مما شجع على المضاربات النقدية بدلاً من الاستثمار والاستهلاك.

يتضح إن أسباب الكساد الكبير يرجع في أكثرها للأسباب مالية متعلقة بحركة أسوق المال والمضاربات والتلاعب في الأسعار والمعومات والإدارة السيئة للبورصة الأمر الذي أدى للهبوط الحاد في مستوى الأسعار انعكس سلباَ على المستوى العام للأسعار في كافة قطاعات الاقتصاد الأمريكي ومن ثم انتقل الكساد إلى أوربا التي كانت تعاني بدورها من الاضطرابات النقدية والمالية بسبب عدم وجود قاعدة نقدية قادرة أن تحل محل قاعدة الذهب التي توقفت عام ١٩١٤م. (كنعان، علي، ٢٠٠٨م، ص ٢٧٨).

أزمة يوم الاثنين الأسود ١٩٨٧م:

سميت أزمة الاثنين الأسود نظراً لحدوثها يوم الاثنين ١٩ أكتوبر ١٩٨٧م في نيويورك واعتبرت أزمة نظراً للهبوط الحاد في أسعار الأسهم والسندات في أسوق المال الأمريكية حيث أنخفض بما يعادل ٣٠% من قيمة المؤشر في ذلك اليوم، ثم امتد أثر ذلك إلى الأسواق العالمية الأخرى، وكما يورى الأمريكيون كانت قد بدأت في كل من فرنسا ونيوزيلندا واسبانيا في يوم ١٤ أكتوبر أي يوم الأربعاء قبل خمسة أيام من حدوثها في

نيويورك وكان الانخفاض في الأسواق الأوربية قليلاً مقابل الانخفاض في الأسواق الأمريكية (مصدر سابق، ص ٢٨٢).

حيث أن الأزمات المالية لا تنشأ من الفراغ ولا تظهر فجأة دون سابق إنذار، فقط تنبأ بعض علماء الاقتصاد والمضاربين في أسواق المال في نيويورك عام ١٩٧٨م بأن اتجاه الأسواق المالية نحو الانهيار، لكن المضاربين والمستثمرين لم يكن لديهم أي إمكانية لسماع ذلك وذلك بسبب الأرباح التي كانت مرتفعة والتفاؤل الذي كان يعم البلاد فكيف يمكن أن تحدث أزمة مالية؟ في حين أن أزمة يوم الاثنين الأسود كان للأسباب العامة هي كالتالي:

١- البدء في بيع المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص بأسعار متدنية وخاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، حيث تم تحويل معظم مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص وهذا كان أحدى أهم الأفكار الرأسمالية في ذلك الوقت وأن تبقى الدولة فقط مراقبة للاقتصاد وأن تتدخل إذا لزم الأمر.

٢- قيام الوليات المتحدة الأمريكية بتخفيض معدلات التضخم من ١١.٣% عام ١٩٧٩م إلى ٤.٣% عام ١٩٨٤م وبتكلفة سنوية بلغت ٢٦٥ مليار دولار أي تخفيض الناتج بحدود ٢٦٥ مليار دولار مما أدى لعاطلة في الاقتصاد وتوجه الرساميل نحو المضاربة في أوربا أي خارج الحدود الوطنية.

٣- زيادة حجم البطالة في الوليات المتحدة الأمريكية من ٥.٨% عام ١٩٧٩م إلى ٧.٢% عام ١٩٨٥م وذلك بسبب توجه الشركات الإنتاجية إلى المضاربة سعياً وراء تحقيق أرباح سريعة مما سبب في تخفيض العمل الإنتاجي والذي بدوره أثر على زيادة حجم البطالة في الولايات المتحدة آنذاك.

٤- بدء حالة التشاؤم لدى الأمريكان عام ١٩٨٦م حول عدم قدرة السياسة الاقتصادية على معالجة العجز التجاري أو عجز الموازنة العامة مما دفع الدولة لرفع سعر الخصم وتحول المضاربين لشراء سندات الخزانة الأمريكية الأمر الذي أثر على المضاربة بالأسهم في أسواق المال.

٥- تبنى الولايات المتحدة الأمريكية مع حلف الأطلسي برنامج حربي جديد سمي (حرب النجوم) ضد الاتحاد السوفيتي عام ١٩٨٤م وقد قدرت تكاليف البرنامج بحدود ٢٠٠٠ مليار وذلك بهدف إسقاط القوة العسكرية السوفيتية الأمر الذي زاد من مخاوف الأمريكيين والأوربيين من الناحية الاقتصادية ودفع المستثمرين لحالة التشاؤم بدلاً من التفاؤل.

أن هذه الأسباب أنفة الذكر توضح أن الاقتصاد الأمريكي لا يملك رؤية واضحة في الاستثمار والإنتاج حيث تركزت تلك الفترة في المضاربات في الأسواق المالية، لذلك توجهت أكثر رؤوس الأموال وخاصة الدولارات الأوربية إلى بورصات أوربا – اليابان – أمريكا بهدف جني الأرباح السريعة والهروب عند الأزمة وهذا ما حدث في الأزمة. (مصدر سابق، ص. ٢٨٥).

الأزمة الآسيوية ١٩٩٧م :

لقد شكلت معجزة دول النمور الآسيوية حدثاً اقتصادياً في نهاية القرن العشرين حيث استطاعت مجموعة الدول الآسيوية (كوريا – ماليزيا – سنغافورة – هونج كونج) إنجاز نموذج تنموي جديد ولحقت بها كل من (اندونيسيا – الفلبين – تايوان) لتشكل هذه الدول نموذجاً آخر للنموذج الياباني.

ولقد كونت اليابان خلال نصف قرن من عام ١٩٠٥- ١٩٤٥م الخبرات المتميزة في السياسة والاقتصاد والأخلاق والقانون والأدب والصناعة والتي جعلتها معجزة القرن العشرين وبفضل هذه الخبرات استطاعت دول جنوب شرق آسيا الاستفادة من هذه التجربة وتطبيقها لتسمى دول النمور الأسيوية.

لقد شكلت الدول الأسيوية قوة اقتصادية ومالية في نهاية القرن العشرين وقد جلبت هذه الدول رؤوس أموال أجنبية قد سببت في أزمة مالية عرفت في التاريخ بأنها الأزمة الآسيوية ١٩٩٧م، حيث تسببت في انهيار الأسواق المالية في دول جنوب شرق آسيا، حيث جاء نتيجة بعض الممارسات والإجراءات غير الصحيحة في الأسواق المالية، كما أن تشجيع الاستثمار الأجنبي للمضاربة في الأسواق الوطنية وغيرها كان من أهم الأسباب في حدوث هذه الأزمة، فالسؤال المطروح ما هي الأسباب الحقيقة للأزمة الآسيوية؟

الجواب تنقسم الأسباب الحقيقية للأزمة المالية الآسيوية إلى التالي :

الأسباب الاقتصادية :

أن التوسع في الإجراءات الاقتصادية قد مهد السبيل لإمكانية حدوث أزمة لأن هذه الدول لم تفكر بالأزمة لذلك توسعت كثيراً أملاً في النمو وجذب الاستثمارات الأجنبية وأهم هذه الإجراءات :

١- زادت حجم الصادرات للناتج المحلي الإجمالي بمعنى إن هذه الدول تعتمد بشكل كبير جداً على الصادرات في حين لو تعرض الطلب الخارجي لتراجع سوف يسبب أزمة لتلك الدول حيث وصل حجم الصادرات لمجموعة الدول الأسيوية إلى ٤٤% وبشكل مفصل وصلت الصادرات إلى الناتج في سنغافورة ٥٢% هونج كونج ٤٩% كوريا ٢٧% تايوان ٤٣% ماليزيا ٦٩% تايلاند ٢٩%.

٢- ارتفاع نسبة الحماية للصناعة الوطنية في الدول الأسيوية حيث وصلت في اندونيسيا إلى ٧٠% وفي كوريا ٣٠% وفي تايلاند ٥٠% وقد فسرت الدول المتقدمة بأن هذه الدول تعطي أكثر مما تأخذ، وقد تم تعاون أوربي أمريكي ضد هذه السياسة حيث طلبت هذه الدول الأوربية والأمريكية أنه ينبغي على هذه الدول فتح أسواقها وشركاتها أمام الاستثمار والمشاركة الأجنبية وإلغاء الرسوم الجمركية وكافة أشكال الحماية.

٣- قامت هذه الدول بالتصنيع حسب الأذواق والرغبات الأجنبية الأمر الذي شجع قطاع التصدير على زيادة حجم التصدير الأجنبي وذلك على حساب الصناعة المحلية مما جعل هذه المؤسسات مهددة بالانهيار في حال حدوث أزمات خارجية.

٤- توجه الفوائض المالية المتوفرة في الشركات الإنتاجية إلى المضاربة في أسواق المال مما أدى إلى زيادة أسعار الأسهم والسندات بدون مبرر اقتصادي وذلك بدلاً من التوسع والانتشار في القطاعات الإنتاجية، الأمر الذي أثر على معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول فقد تراجع معدل النمو من المتوسط ٨-١٠% في أكثر دول جنوب شرق آسيا إلى ٧% في ماليزيا ٥% سنغافورة ٦% هونج كونج ٤% في كوريا.

الأسباب المالية والنقدية :

١- لقد قامت هذه الدول بتخفيض قيمة العملة الوطنية بهدف زيادة الصادرات الوطنية، فقد خفضت الصين عملتها بمقدار ٥٠% وخفضت كوريا وهونج كونج العملة بمقدار ٢٠% وخفضت كل من سنغافورة وتايلاند واندونيسيا وماليزيا قيمة العملة بمقدار ٤٠% وإلى جانب هذا التخفيض تم ربط العملات الآسيوية بالدولار وبالتالي أصبحت هذه العملات ترتفع مع الدولار وتنخفض معه مما دفع حكومات البلدان الآسيوية لحماية الدولار بدلا من حماية عملاتها، وكان الأفضل لهذه الدول لو ربطت عملاتها بسلة عملات لكان قد تحقق الاستقرار لها وحققت هدفها في زيادة التصدير.

٢- عدم قيام المصرف المركزي في ممارسة دوره الرقابي على المصارف التجارية بسبب توسع المصارف التجارية في منح الائتمان حيث وصل حجم الائتمان للناتج في ماليزيا إلى ٨٥% سنغافورة ٩١% تايوان ١٤٩% تايلاند ٩٨% كوريا ٦١% وذلك في عام ١٩٩٥م، مما أدى إلى زيادة حجم النقد في الاقتصاد دون أن يرافق ذلك زيادة مماثلة في الناتج حيث توجهت القروض إلى التجارة والخدمات مما أدى لتضخم المضاربة في قطاع العقارات وارتفاع أسعارها ثلاث مرات خلال عام ١٩٩٦م.

٣- زيادة حجم الاقتراض من المصرف المركزي للحكومات وقد ساهمت هذه العملية في دفع عملية التنمية في عقدي السبعينات والثمانينات لكن المصارف المركزية توقفت عن ذلك بسبب الاقتراض من مصارف تجارية خارجية للدول الآسيوية حيث وصلت الديون للدول الأسيوية من جميع البنوك التجارية حسب بنك التسويات الدولي في بازل حوالي ٦٣٩.٤ مليار دولار وقد شكلت هذه القروض سيولة إضافية لاقتصاديات الدول الآسيوية مهدت السبيل للأزمة.

٤- لقد ساهم التوسع النقدي والمالي في زيادة حجم السيولة الوطنية مما شجع شركات المساهمة على زيادة إصدار الأسهم والسندات ولكن ليس بهدف التوسع الصناعي أو زيادة قدراتها الصناعية بل بهدف تجميع الأموال الإضافية وذلك لاستخدامها في

المضاربة في أسواق المال وتكوين محافظ استثمارية لهذه الشركات بهـدف تحقيـق الأرباح السريعة، إضافة إلى شراء العقارات وإعادة بيعها بأسعار مرتفعـة ممـا زاد أرباح هذه الشركات وزادت أرباح الأسهم من الأنشطة غير الإنتاجية مما أدى إلى ارتفعت أسعار أسهم هذه الشركات دون مبرر اقتصادي وإنمـا اعتمـاداً علـى المضاربة وتضخيم الأرباح الغير تشغيلية.

٥- السماح بدخول رؤوس الأموال الساخنة للمضاربة في الأسواق المالية لتلك الدول وقد تسببت هذه الأموال بتأثيرات بالغة الخطورة للدول النامية نظراً لعـدم تـوفر الإمكانيات والخبرات للتعامل مع مثل هذه الأموال أو وضع آليات محددة للدخول والخروج من أسواقها المالية وبسبب المرونة الكبيرة لهذه الدول للدخول والخـروج فقد تسببت بمضاربات حادة في أسواقها.

إن هذه الأسباب شكلت مع الأسباب الأخرى مقدمات حدوث الأزمة وأمـا السـبب المباشر فكان المضارب الأمريكي (جورج سيروس) الذي دخـل ماليزيـا وسـنغافورة برأسمال قدره ٨ مليارات دولار خصصت للمضاربة في أسوق المال ممـا زاد في حـدت الارتفاع وعندما شعر بإمكانية حدوث الأزمة باع بأسعار أقل ثم اشترى ثانيـة بأسـعار أعلى مما أعاد الأسعار لارتفاع أكبر ثم باع بأسعار أقل وغادر لتبدأ حركة هبوط كـبيرة خاصة وأن المقترضين بضمانة الأسهم لا يمتلكون الإمكانيات اللازمة للصـمود لـذلك تزايدت حدت الهبوط.

من أهم الآثار التي خلفتها أزمة النمور الآسيوية على العالم ما يلي :

١- انتقلت الأزمة بشكل سريع إلى الاقتصاد الروسي حيث تـدهور سـعر الروبـل وسحب الأفراد ودائعهم من المصارف مما أدى لنقص السيولة وتوقفت الدولة عن سداد ديونها الخارجية مما دفع رؤوس الأموال الأجنبية إلى الهروب مـن الاقتصـاد الروسي تاركين ورائهم أزمة جديدة عرفت بأزمة ١٩٩٨م في الاتحاد الروسي.

٢- انخفاض حجم الطلب الآسيوي على المواد الأولية المستوردة من روسيا.

٣- تراجع أسعار النفط لتصل إلى ٩ دولار للبرميل في عام ١٩٩٩م نظـراً لانخفـاض الطلب الآسيوي على النفط حيث كان الطلب لدول جنوب شرق آسيا واليابـان

حوالي ١٦.٩ مليون ببرميل يومياً عام ١٩٩٦ حيث تراجع ليصل إلى ٨.٢ مليون برميل يومياً الأمر الذي أثر على الدول المنتجة للنفط وتراجع حجم عائداتها.

٤- انخفاض حجم الصادرات الأوربية إلى أسيا مما أدى لتراجع الإنتاج وانخفاض حجم الأسهم للشركات الإنتاجية في دول أوربا.

٥- تعرض بعض الصناديق التي تأسست في أوربا للمضاربة في دول شرق آسيا للإفلاس على أثر الأزمة.

٦- تعرض الصندوق الذي شكلته الشركات الأوربية والأمريكية باسم الصندوق الاستثماري للإقراض طويل الأجل للإفلاس بعد أن وصلت عائداته إلى ٤٠% في عام ١٩٩٦م في حين تراجعت عام ١٩٩٧م إلى ١٧% وقد تكون هذا الصندوق من المصارف التالية " بانكزرتراست ، باركليز – دويتشه بنك – اتحد المصارف السويسرية – مورجان ساكس كرديه سويس – مورجان ستانلي".

٧- انتقال الأزمة إلى دول أمريكا اللاتينية التي تعاني من أزمة الديون وعجزها عن السداد فقد بلغت ديون تلك الدول ٦٤٠ مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل ٣٦% من الناتج الإجمالي وقد زاد الأزمة حدت هبوط أسعر المواد الأولية (البن – الكاكاو – المطاط – النفط – الحديد – النحاس) وتراجع قدرة هذه الدول على السداد مما عرضها لأزمات متلاحقة حيث شهد عام ٢٠٠١م أزمة كبيرة في الأرجنتين وهبوط قيمة العملة المحلية.

٨- تأثرت الدول العربية أيضا بالأزمة الأسيوية نتج عن انخفاض الطلب الآسيوي على النفط والغاز والمواد الأولية مما أدى لانخفاض طلب هذه الدول على المستوردات الأسيوية من التقنيات الحديثة والسيارات وغيرها.

٩- أن هذه الأزمة قد دفعت بالاقتصاد العالمي للدخول في حال الركود التي استمرت حتى عام ٢٠٠٢م تقريباً أي قرابة خمس سنوات وهي الدورة الاقتصادية. (مصدر سابق، ص.ص ٢٩٥،٣١٠).

الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨م :

تحولت أزمة الرهن العقاري، أزمة الائتمان كما كانت تعرف في بادئ الأمر في الوليات المتحدة والتي ابتدأت في يوليو ٢٠٠٧م، إلى أزمة مالية واقتصادية عالمية في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م.

وتعود جذور الأزمة المالية العالمية إلى التخفيف التدريجي للقيود والضوابط التي تحكم عمل المؤسسات المالية الأخرى في الوليات المتحدة بدءاً من نهاية الثمانينات.

فيما كان عمل النظام الاحتياطي الفيدرالي في الوليات المتحدة بدءاً من نهاية عام ٢٠٠١م في إتباع سياسة نقدية توسعية بهدف زيادة النشاط الاقتصادي، حيث تم تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية مما أدى إلى زيادة السيولة في الأسواق المالية بالإضافة إلى زيادة فترة السماح للقروض لتتراوح بين عامين وثلاثة أعوام، إلى توسع المصارف في منح القروض العقارية.

وقد تنافست المصارف التجارية في اجتذاب المقترضين في مجال الإقراض السكني إلى درجة أنها تخلت عن أحد الشروط الأساسية في منح القروض وهو قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض والفوائد، حيث عولت المصارف التجارية على كون المسكن مرهونة لديها.

وبذلك نشأ ما أصبح يعرف بالإقراض العقاري ذي الجدارة الائتمانية الضعيفة من المصارف التجارية، وعمدت إلى إصدار أوراق مالية مدعومة بهذه القروض العقارية وشهادات رهون لهذه العقارات.

وقد قامت مصارف الاستثمار بتسويق هذه الأوراق المالية ذات المخاطر المرتفعة في مؤسسات مالية مختلفة في الوليات المتحدة وفي دول عديدة أخرى، كما عملت هذه المصارف على إدراجها ضمن محافظ استثمارية قامت بتأسيسها واستقطاب العديد من المؤسسات المالية والشركات والأفراد للاستثمار فيها، وقد زاد الوضع سوءاً سماح هيئة الأوراق المالية الأمريكية لمصارف الاستثمار في عام ٢٠٠٤م بزيادة نسبة الدين إلى رأس المال من ١٢ ضعفاً إلى أكثر من ٣٠ ضعفاً، وقد صاحب التوسع في منح القروض السكنية في الوليات المتحدة زيادة الطلب عليها وزيادة أسعارها خلال هذه الفترة.

وفي أوائل عام ٢٠٠٥م، بدأ النظام الاحتياطي الفيدرالي بإتباع سياسة نقدية متشددة بهدف السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة فقام برفع أسعار الفائدة تباعاً حتى وصل سعر فائدة القروض الفيدرالية التي يمنحها للمصارف التجارية إلى ٥.٢٥% في منتصف عام ٢٠٠٧م، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أقساط القروض ومنها القروض العقارية، حيث تخضع هذه القروض لأسعار فائدة متغيرة وتعتبر هذه هي بداية تعثر المقترضين.

ثم بدأت حالات التعثر في سداد القروض العقارية في الظهور وازدادت بشكل كبير بحيث أصبحت الأوراق المالية المدعومة بالقروض العقارية وشهادات الرهن العقاري ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة تفقد جزءاً من قيمتها بشكل مطرد.

مما تسبب في انخفاض الطلب على المباني السكنية إلى تراجع أسعارها في السوق الأمريكي بحيث أصبحت القيمة الحالية لقرض المبنى السكني تتجاوز بكثير سعر البيع في السوق مما نجم عنه عدم جدوى الاستمرار بخدمة هذه القروض العقارية من قبل العديد من المقترضين وتفضيلهم التخلي عن منازلهم.

وبعد هذه التطورات بدء بعض المصارف والمؤسسات المالية العقارية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط بتسجيل خسائر مرتبطة بالرهون العقارية ذات الجدارة الائتمانية الضعيفة في قوائمها المالية وقد ازدادت هذه الخسائر بحيث تحولت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧م إلى أزمة شح السيولة لدى المصارف التجارية.

واستمرت الأزمة في التفاقم في عام ٢٠٠٨م، وواجهت المؤسسات المتخصصة بالإقراض العقاري في الوليات المتحدة خطر الانهيار، فأفلس بعضه واستحوذت الحكومة على موجودات أهم هذه المؤسسات في سبتمبر ٢٠٠٨م وامتدت الخسائر لتشمل مصارف الاستثمار الأمريكية فيعلن أهم هذه المصارف ليمن برادرز إفلاسه، وتحولت مصاريف الاستثمار الرئيسية الأخرى إلى مصارف تجارية كشرط للحصول على دعم مالي حكومي ضمن خطة إنقاذ القطاع المالي والمصرفي في الوليات المتحدة الأمريكية التي بلغت قيمتها٧٠٠ مليار دولار.

وعلى الرغم من ذلك امتدت الأزمة لتطال أكبر مجموعة لخدمات التأمين AIG التي كادت أن تنهار لولا تدخل الحكومة الأمريكية لإنقاذها، كما لحقت خسائر باهظة بعدد من

المصارف الرئيسية في عدة دول متقدمة، وتحولت إلى أزمة مالية عالمية تمخضت عن دخول الاقتصاد العالمي مرحلة الكساد، وقد صاحب هذه الأزمة المالية العالمية تهاوي أسعار النفط وموجات من الانخفاض الحاد في أسعار الأسهم في غالبية الأسواق العالمية وشح السيولة في القطاع المالي والمصرفي العالمي وارتفاع مستويات البطالة الأمر الذي حدا بالعديد من الدول للتدخل في محاولة لأنقاد انهيار القطاع المالي والمصرفي والحد من المزيد من تراجع في النشاط الاقتصادي، وأما دول الاقتصاديات الناشئة والتي كانت تعتبر شبه معزولة عن الأزمة، فقد تعرضت هي الأخرى إلى ضغوطات تدهور شروط التمويل. (رزق وآخرون ، ٢٠٠٩م، ص ٤٢).

المبحث الثاني :

الثغرات المالية في القطاع المالي

مفهوم الثغرات المالية :

الثغرات المالية هي عبارة عن الفجوات في الإجراءات المالية وأدوات المال المستخدمة في الشركات وخاصة القطاع المالي، حيث تمثل الإجراءات والطرق المحاسبية لمعالجة الأدوات المالية وخاصة في القطاع المصرفي، وتعتبر تلك الثغرات المالية هي التي أدت إلى إفلاس العديد من المصارف في العالم وخاصة في الوليات المتحدة الأمريكية حيث وصل عدد البنوك التي أعلنت إفلاسها إلى ١٥٠ بنك، والسبب عدم الوصول إلى حل لسد هذه الثغرات المالية وخاصة المتمثلة في الرهون العقارية، وتشير أكثر الدراسات إلى أن المتهم الأول في هذه الثغرات المالية هي بسبب الهندسة المالية في القطاع المالي والذي سوف يتم توضيحه في الفقرة التالية.

الهندسة المالية في القطاع المالي:

المقدمة :

ظهرت الهندسة المالية (Financial Engineering) للوجود في منتصف الثمانينات بهدف خدمة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر و التخلص من القيود التشريعية والضغوط التي يفرضها السوق و بيئة المنشآت، ففي لندن عندما فتحت البنوك هناك إدارات لمساعدة منشآت الأعمال في مواجهة المخاطر التي يسببها لها عملائها وإيجاد حلول لتلك المشكلات وعدد من المحاولات لتطوير منتجات أسواق المال (Financial Market Products) كانت تلك بداية ظهور الهندسة المالية (البقمي، سلطان، ٢٠٠٨م).

مفهوم وتعريف الهندسة المالية (Financial Engineering) :

تعددت مفاهيم الهندسة المالية حيث شبه Robinson الهندسة المالية بالهندسة المعمارية والمهندس المالي بالمهندس المعماري وأدوات الهندسة المالية بأدوات الهندسة المعمارية، التي يمكن من خلال استعمالها وإيجاد العديد من التشكيلات والمراكز المالية المختلفة وكذلك الاعتماد على النماذج والأساليب الكمية المدروسة بعناية وإمكانية تصميم وبناء التشكيلات المختلفة باستعمال الأدوات المالية الجديدة ويقوم المهندس المالي بهذه العملية من خلال استراتيجيات معينة خاصة بالهندسة المالية تعتمد على تشخيص متطلبات

المتعاملين في الأسواق المالية وقدراتهم من جهة وتحليل وتشخيص الفرص والتحـــديات في هذه الأسواق من جهة أخرى من أجل تحديد استراتيجيه الهندسة المالية المثلى من جهة نظر المتعاملين.

كما يمكن وصف الهندسة المالية بعدة مفاهيم منها :

- أنها التحول النهائي للمنتج المالي (الموجود) لتحسين إيراداته أو تقليل مخاطره مما يجعل له دوراً في تغير أوضاع السوق المالي.
- تصميم وتطوير والتزود بتقنيات مالية مبتكرة وصياغة حلول عملية للمشاكل المالية.
- التطبيق العملي لمبادئ رياضية أو علمية لحل مسائل أو لتصميم منتجـــات وخـــدمات مفيدة.

- توليد أدوات أو أوراق مالية جديدة لمقابلة المستثمرين أو طـــالبي التمويـــل المتجـــددة لأدوات التمويل التي تعجز الطرق الحالية عن الإيفاء بها.(العبادي، هشام ، ٢٠٠٨م ، ص ٢١).

كما عرفها (هندي، منير ، ٢٠٠٨م ص.١٣) بأن الهندسة المالية لا يقتصر دورها فقـــط على تخفيض تكاليف الأنشطة المنفذة، بل تذهب إلى أبعد من ذلك فهي تطـــور وتبتكـــر منتجات مالية جديدة وتقديم خدمات وحلول مبدعة للمشكلات التي تواجـــه منشـــآت الأعمال، بل وأنها ظهرت لأول مرة للوجود لمواجهة المخاطر التي تتعـــرض لهـــا تلـــك المنشآت.

مفهوم المشتقات المالية (Financial Derivatives) :

المشتق أو الورقة المالية المشتقة أداة مالية تعتمد قيمتها على قيم متغيرة أخرى أصلية، ويمكن تعريف المشتقات المالية بأنها عقود فرعية تشتق من عقـــود أساســـية لأدوات اســـتثمارية (عملات أجنبية، أوراق مالية) لينشأ عن تلك العقود الفرعية أدوات استثمارية مشتقة في إطار ما يسمى بالهندسة المالية (Financial Engineering) وتعرف المشتقات أيضاً بأنها مطالبات محتملة ويتميز الاستثمار في المشتقات المالية بالمخاطر الشديدة نظـــرا لارتفـــاع درجة المخاطر التي تحيط بأسعارها كونها تعتمد على التنبؤ بالمستقبل أساس للاستثمار بها وبالرغم من هذه المخاطر تحقق المشتقات المالية للمستثمر مزايا الرفع المـــالي (Leverage)

نتيجة استخدام أسلوب الهامش (Margin) الذي يساهم في جني الأرباح نتيجة لتقلب أسعار الأدوات المالية الأصلية التي تشتق منها هذه العقود، وتستخدم عقود المشتقات المالية كأداة للتحوط (Hedging) أيضاً بهدف حماية المستثمر في الأوراق المالية ضد المخاطر لأن السمة الأساسية لأسعار الأوراق المالية هي التغير نتيجة لتعرضها لمخاطر السوق مما يؤثر بالضرورة على معدلات العائد التي تجعل الأداة المالية من خلال تحركات الأسعار (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأوراق المالية) المستقبلية أقل من القيمة الحالية، أي أن المشتقات المالية تستخدم كأداة للمضاربة وفي نفس الوقت أداة للتحوط أو التغطية من مخاطر الاستثمار.

كما تعتبر المشتقات المالية من أهم الأدوات المالية المتداولة في الأسواق المالية المتطورة بسبب انتشار مظاهر العولمة ومنها التطور التكنولوجي في الاتصالات والتوسع في عالم الاستثمار والتمويل إضافة إلى ازدياد ظاهرة تقلب أسعار صرف العملات وأسعار الفائدة وارتفاع حجم الأموال الفائضة كل ذلك أدى إلى ابتكار أدوات استثمارية غير تقليدية لجني الأرباح ونقل وتوزيع المخاطرة والمساعدة على توفير السيولة في السوق المالي وتحسين كفاءته، وتعد المشتقات المالية أدوات خارج الميزانية فإن المشتقات تنشأ التزامات تبادلية مشروطة وأنها لا تؤدي إلى تدفق نقدي أو أنها تسبب تدفق نقدي بنسبة ضئيلة لذلك يطلق على المشتقات المالية بالاستثمارات الصفرية في الوقت الحاضر لتسليمها بهذا السعر في المستقبل.(آل شبيب، دريد، ٢٠٠٩م ص. ٣٩٧).

مخاطر المشتقات المالية :

يترتب على التعامل بالأدوات المشتقة مخاطر كبيرة والسبب في ذلك يعود إلى حالة عدم التأكد المحيطة بأسعارها كونها لا تتعامل مع الحاضر وإنما مع المستقبل، والدليل على ذلك ما تعرضت له بعض المنشآت المالية والمصرفية لحالات الخسائر والإفلاس كخسارة مصرف بارنجز (Barings Merchant Bank) فرع سنغافورة عام ١٩٩٥م بما يقارب (١.٥) مليار دولار وذلك بسبب الإفراط الكبير في التعامل بالمشتقات خاصة عقود الخيارات والعقود المستقبلية للأوراق المالية والعملات الأجنبية.

علماً إن التطبيق الخاطئ لأدوات الهندسة المالية يؤدي إلى مخاطر جسيمة وإفلاس للشركات وتدهور أسواق المال فالمقامرة وعدم تدخل البنوك المركزية تؤدي جميعها إلى خسائر كبيرة ومثال ذلك المضاربة على أسعار الفائدة دون تطبيق معايير مخاطر السوق.

ومن أهم العمليات الخطرة في تطبيقات الهندسة المالية (عمليات الاستثمار في المشتقات المالية وعدم وضع حدود للمضاربات في أسواق العقود الآجلة للشراء أو البيع) ومنها ما يلي:

١- الاستثمار في السندات الوهمية مثال ما قامت به بعض البنوك في أوربا وترتب عليه الإفلاس – بنك الاعتماد والتجارة وبنك هيراشتار الألماني.

٢- عدم توفر معلومات كافية عن البورصات العالمية للمدير المالي المحلي بخصوص المستحدثات المالية والمصرفية التي تعتمد على المشتقات المالية.

٣- المنافسة الشرسة في أسواق المشتقات المالية في العالم وتخفيض شروط الهوامش المطلوبة على العقود وإصدار أنواع من العقود التي لا يتم تداولها داخل مقصورات البورصة ولكن خارجها.

٤- زيادة طلب البنوك على المشتقات المالية باعتبارها مصدراً للأرباح لتعرض خسائر العمليات المصرفية التقليدية.

وأخيراً فإن أدوات الهندسة المالية تقترن بالأحداث السيئة ويمكن أن يعزي هذا بالأساس إلى الخسائر المالية، إذ تم إلقاء اللوم في هذه الخسائر على أدوات الهندسة المالية بوضعها أدوات مخاطرة عالية وتقلب وتعقيد شديدين وليس على سوء الاستعمال كما يراها البعض، في حين يرى بعض المتعاملين أن أسواق المستقبليات قد أدت إلى حدوث الأزمة العالمية في عام ١٩٨٧م.

ويشير أحد تقارير بنك التسويات الدولي، وفي دارسة قامت بها المصارف المركزية للدول الصناعية العشر الكبرى، إلا أنه في الوقت الذي أدت فيه أدوات الهندسة المالية (المشتقات) إلى تراجع لبعض المخاطر فإنها قد أسهمت في زيادة البعض الأخر منها وهو ما يمكن إرجاعه إلى عدة عوامل منها :

- أدت أدوات الهندسة المالية إلى تقليص درجة الشفافية والإفصاح بالنسبة للميزانيات العمومية للمصارف والمؤسسات المستخدمة لها ومن ثم إلى غموض طبيعة وتوزيع المخاطر.
- عدم قدرة المصارف أو زبائنها على الإدراك التام أو مراقبة الحجم الحقيقي لمخاطر هذه الأدوات.
- مخاوف الجهات الرقابية من تزايد حجم المخاطر النظامية، إذ يمكن أن يؤدي حدوث الخسائر في مراكزها إلى التأثير في الأسواق الأخرى محلياً ودولياً نتيجة للاتصال الدقيق بين الأسواق.
- بما أن المشتقات فقرات خارج الميزانية فهي لا تظهر ضمن حسابات المنشأة المالية أو المصرفية وهذا ما يجعلها خارجة عن إطار رقابة السلطات المالية والنقدية.
- إن أسواق المشتقات تتميز بالتقلب الشديد وهذا ما يؤثر في مراكز المستثمرين بشدة وبصورة سريعة.
- تكون المشتقات حساسة للتغيرات في الأسعار السوقية للأوراق المالية والسلع ومؤشرات الأسعار، لذا فإن تغير حتى وأن كان طفيفاً في تلك الأسعار يؤدي إلى تغيرات كبيرة في أسعار المشتقات المرتبطة بها.
- إن ترابط أوراق الأسواق المالية بعضاً ببعض يؤثر على قيمة المشتقات ويزيد من مخاطرها لأن ما يحدث في أي سوق يمتد أثره إلى الأسواق الأخرى وفي المقدمة تتأثر أسعار المشتقات المالية. (العبادي ، هشام ، ٢٠٠٨م ، ص ص ١١٢، ١١٩).

المبحث الثالث:

المعايير المحاسبية و الأزمة المالية

معيار القيمة العادلة :

اتجهت المجامع المهنية والمعايير المحاسبية الدولية منذ أواخر سبعينات القرن العشرين إلى المطالبة بالتحول في القياس المحاسبي من بمبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة كمقياس أفضل لتقييم الأدوات المالية والمطلوبات المالية والممتلكات والاستثمارات العقارية والمنتجات الزراعية ومعالجة تقييم بعض هذه الموجودات بالقيمة العادلة، حيث قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية بتخصيص معايير خاصة لهذه البنود وهي المعيار المحاسبي ٣٩ الأدوات المالية الاعتراف والقياس.

ولعل أهم الأسباب في أتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على فتراض ثبات وحدة النقد تحت الظروف الاقتصادية ولذلك فقد تطورت أسس القياس المحاسبي وأساليب العرض والإفصاح.

وقد أشارت المعايير المحاسبية أن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط يكثر فيه البائعون والمشترون وتتوفر فيه المعلومات لجميع الأطراف وإمكانية الإطلاع عليها بمعنى توفر المعلومات لقيمة الأداة المالية في السوق النشط وأقرب مثال على ذلك هو أسعار الأسهم في الأسواق المالية وبالتالي تتحدد القيمة العادلة التي تمثل السعر في ذلك الوقت بحيث لا يستطيع أي متعامل من الخداع في تحديد قيمة السعر أياً كان البائع أو المشتري حيث تتوفر لكل منهما كافة المعلومات المتعلقة بالأداة المالية أكانت أسهم أو سندات.

في حين تم تعريف القيمة العادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية بأنها تتمثل في " **المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به أو تسديد دين بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل وعلى أساس تجاري بحت**" ومن خلال التعريف يتضح لنا أن القيمة العادلة هي عبارة عن قيمة الأسهم أو السندات التي يمكن بيعها أو شراءها في وقت معين ومبلغ محدد وأقرب مثال على ذلك هو السوق المالية والمتعلقة ببيع أو شراء الأسهم مثل سوق المال الأمريكي نازداك.

في حين لم تتوفر سوق مال نشط يتم تتحدد القيمة العادلة للأدوات المالية باستخدام أسلوب تقييم ملائم ولقد حدد المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ هذه الأساليب في عملية التقييم

في الأسواق الغير نشطة حيث ذكر في البند ٤٨ من المعيار ما نصه " إن أفضل دليل على القيمة العادلة هو الأسعار المعروضة في سوق نشط، وإذا لم يكن سوق الأداة المالية نشطا، تقوم المنشأة بتحديد القيمة العادلة باستخدام أسلوب تقييم، وهدف استخدام أسلوب تقييم هو تحديد سعر المعاملة الذي من الممكن أن يكون في تاريخ القياس في تبادل تجاري دوافعه أعبارات العمل العادية، وتشمل أساليب التقييم استخدام معاملات السوق على أساس تجاري بين أطراف مطلعة وراغبة وإذا كان ذلك متوفراً الرجوع إلى القيمة العادلة الحالية لإدارة أخرى مشابه إلى حد كبير وتحليل التدفق النقدي المخصوم ونماذج تسعير الخيار ، وإذا كان هناك أسلوب تقييم مستخدم بشكل مشترك من قبل المشاركين في السوق لتسعير الأداة وتبين أن هذا الأسلوب يوفر تقديرات موثوقة للأسعار التي يتم الحصول عليها من معاملات فعلية في السوق فإن على المنشأة استخدام هذا الأسلوب"(المعايير المحاسبة الدولية ، ٢٠٠٨ ص ١٩٥٦).

في حين يطلق على القيمة العادلة بعض من التعريفات هي كالتالي :

تكلفة الإحلال أو الاستبدال:

ويطلق عليها التكلفة الاستبدالية وهي عبارة عن تحديد قيمة أحد بنود الموجودات من خلال تكلفة اقتناء أصل مماثل للأصل الذي بحوزة المنشأة عند إعادة التقييم وتتمثل هذه التكلفة في مقدار النقدية التي يمكن أن تتكبدها المنشأة لو أنها قامت بشراء موجودات مماثلة لما تمتلكه منها في الوقت الحالي من حيث المواصفات والعمر الإنتاجي المتبقي للأصل.

القيمة السوقية :

هي عبارة عن سعر البيع الذي يتمثل في مقدار النقدية التي يمكن أن تحصل عليها المنشأة لو أنها قامت ببيع بعض الموجودات في الوقت الحالي حيث يفترض عدم بيع هذه الموجودات ولكن لمعرفة ما هو قيمة هذا الأصل في الوقت الحالي في السوق.

القيمة الحالية المخصومة :

تقوم هذه الطريقة على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لفترات قادمة باستخدام معدل خصم المناسب ويتمثل دخل المنشأة في الفرق بين القيمة الحالية لصافي الموجودات في نهاية الفترة وقيمتها الحالية في بدايتها ويمكن أن تطبق هذه الطريقة على مورد مالي أو

التزام مالي مفرد أو مجموعة من الموارد والالتزامات بحيث يتم تقدير التـــدفقات النقديـــة الخارجية التي يمكن أن تعزى للبند.

إلا أنه قد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية بسبب تداخل موجودات المنشأة بحيث يتولد الإيراد عن استغلال الموارد بشكل متكامل وتكمن الصعوبة في اختيار معدل الخصم المناسب كما يصعب تجميع كامل التدفقات النقدية المخصومة من أجل احتساب القيمة الحالية للمنشأة.

مزايا استخدام معيار القيمة العادلة :

جاء استخدام هذا المعيار كبديل أفضل لتلافي أوجه القصور التي يعاني منها مبدأ التكلفـــة التاريخية على أمل أن تتسم مخرجات البيانات المالية بكثير من المزايا كالتالي:

١. تعكس القيمة العادلة واقع المنشأة الاقتصادي وتعبر عن مفهوم الشامل للدخل.
٢. يوفر هذا المعيار مقياساً يتميز بالدقة لمفهوم القيمة والربح الاقتصادي للمنشأة.
٣. يراعي هذا المعيار تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد.
٤. يعتبر استخدام معيار القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية وأساساً أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال والتدفقات النقدية
٥. تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي ونظرة تنبؤية مستقبلية لقيمة المنشأة.

عيوب معيار القيمة العادلة :

قد لا يخلو أي معيار من المعايير المحاسبية من العيوب أو قصور في بعض جوانبه ومن هذه المعايير هو معيار القيمة العادلة والذي يعاب عليه ما يلي:

١. اعتماد هذا المعيار في بعض جوانبه على عدم دقة القياس المحاسبي بســبب اخــتلاف الاجتهادات والآراء الشخصية لعملية التقييم وخاصة للأدوات المالية الغــير نشــطة، حيث يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من موجودات المنشأة عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة.
٢. زيادة التكاليف لمعرفة القيمة العادلة في بعض الأدوات المالية والتي تتطلب بذل جهود غير عادية وتكبد مصروفات إضافية تتسبب في زيادة التكلفة عن المنفعة.

٣. يتطلب إعداد وعرض البيانات المالية وفق معيار القيمة العادلة فترة زمنية طويلة مما قد يترتب عليها تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي البيانات المالية.

٤. قد يسبب استخدام معيار القيمة العادلة مجالاً أكبر لتلاعب في نتائج الأعمال وتغطية بعض الثغرات وفقاً لرغبات ومصالح الإدارة عند إعداد البيانات المالية.

٥. أن الاعتراف بالمكاسب والخسائر غير المحققة كبنود في قائمة الدخل أو في قائمة التغير في حقوق الملكية دون أن تتم عمليات تبادل فعلية بين المنشأة وأطراف خارجية عنها، قد يفتح باباً للتلاعب في الإيرادات.(مطر . محمد، السويطي، موسى ، ٢٠٠٨م ،ص ص ١٩٥، ٢٠٠).

المعايير المحاسبية الدولية :

لقد صرح عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي وبعض رؤساء مجالس إدارات البنوك وبعض الشركات المساهمة الكبيرة في الوليات المتحدة الأمريكية بأن أهم أسباب الأزمة المالية العالمية هي تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ والخاص بالأدوات المالية والصادر من لجنة المعايير المحاسبة الدولية وقد دعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة هذا من جانب ومن جانب أخر بدأت مجالس معايير المحاسبة بالوقوف جنباً إلى جنب وخاصة مجلس المعايير الدولية ومجلس المعايير الأمريكية للدفاع عن معايير القيمة العادلة.

حيث قامت كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) بتشكيل لجان مهمتها تحليل الأزمة المالية والتوصل إلى أن المعايير القيمة العادلة ليست هي السبب في حدوث هذه الأزمة المالية، وكذلك تقديم ما يبرر صحة هذا المعيار.

وأهم الخطوات التي قامت بها كلا من مجلس المعايير الدولية ومجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية ما يلي :

١- في ٢٠٠٨/٩/١٦ واستجابة لتوصيات منتدى الاستقرار المالي FSF قامت لجنة الخبراء الماليين EAP المشكلة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وفقا لتوصيات منتدى الاستقرار المالي والمناط بها مهمة تحديد الممارسات الواجب إتباعها في ظل سوق غير نشط بالخروج بتقرير إرشادي عن كيفية استخدام القيمة العادلة في ضل الأسواق غير النشطة.

٢- وبعد إعلان تقرير لجنة الخبراء الماليين قال مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB وعلى لسان رئيسه Sir David Tweedie "بأن المحاسبة ليست السبب في حدوث الأزمة الائتمانية، ولكن من المهم جدا بأن يثق المتعاملون في الأسواق بالمعلومات المقدمة من خلال التقارير المالية، ولهذا السبب فقط قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بمراقبة أداء معايير الإبلاغ المالي وتحرك بشكل سريع للتعامل مع القضايا التي أبرزتها الأزمة

الائتمانية، وقد استطاع تحقيق نجاح متقدم في تحقيق الأهداف المنشودة من خلال نتائج وتوصيات تقرير منتدى الاستقرار المالي FSF".

٣- في ٢٠٠٨/١٠/٣١ اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية دليل استرشادي عن كيفية تطبيق آلية قياس القيمة العادلة عندما يصبح السوق غير نشط، وقد أشار إعلان نشر الدليل بأن هذا الدليل يتماشى جنبا إلى جنب مع التقرير المصدر في نفس الشأن من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB ومما هو ملاحظ بأن الدليل الاسترشادي استند تمام على تقرير لجنة الخبراء الاستشاريين EAP.

٤- في ٢٠٠٨/١١/٣ أعلن كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB بأنهم سوف يجتمعوا في لندن في ٢٠٠٨/١١/١٤ لنقاش قضايا الإبلاغ المالي التي أبرزتها الأزمة المالية العالمية.

٥- في ٢٠٠٨/١١/١١ قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتوجيه خطاب رسمي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية George W Bush بصفته مضيفاً وراعياً لمؤتمر قمة العشرين المزمع إقامته في ٢٠٠٨/١١/١٥ وانطلاقاً من علم المجلس أن قضايا معايير المحاسبة، والأزمة الائتمانية والحاكمية المؤسسية مدرجة على أجندت المؤتمر فان المجلس يقدم له هذه الرسالة كي يبلغ رؤساء الدول المجتمعين عن دور مجلس معايير المحاسبة الدولية كجهة مستقلة مناط بها مهمة تطوير معايير عالمية موحدة في تحديد القضايا المحاسبية الناشئة عن أزمة الائتمان، وقد تضمنت الرسالة شرح مفصل عن الخطوات التي تمت لمواجهة الأزمة.

٦- في ٢٠٠٨/١١/١٤ أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرئسها كل من Hans Hoogervost (رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية)، وHarvey Goldschmid (المفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية SEC) والتي سوف تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمدققين، ومستخدمو القوائم المالية، وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد

التقارير المالية في ضل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عالي جداً، وأشار الإعلان انه سوف يصار إلى الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي خلال فترة ٤ أو ٦ شهور، وان كل من جلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية FASB سوف يلتزمون بتوصياتها التزاما كاملا.

مذكرة رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية Sir David Tweedie أمام لجنة خزانة مجلس العموم HCTC في جلسة التحقيق في الأزمة البنكية

بناء على الدعوة الموجه في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ لرئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية من قبل لجنة خزانة مجلس العموم HCTC ومطالبته بتقديم دليل خطي حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية، فقد قام فعلا Sir David Tweedie بتقديم تقريره والذي اطلعت عليه اللجنة في جلست الاستماع حول التحقيق في الأزمة البنكية وتحديدا ٢٠٠٨/١١/١١ ويمكن تلخيص أهم ما جاء في ذالك التقرير بما يلي:

١- إن مجلس معايير المحاسبة الدولية جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.

٢- إن معايير المحاسبة الدولية مطبقة من قبل أكثر من ١٠٠ دولة، بما فيها دول الاتحاد الأوروبي.

٣- إن معايير المحاسبة الدولية لها دور لا يستهان في إعادة الثقة بالأسواق وخصوصاً في ظل الأزمات المالية، وأكثر ما يكون لها الحاجة حالياً في ظل هذه الأزمة العالمية.

٤- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرسملة.

٥- إن أردنا إعادة الثقة للسوق فيجب أن نواجه الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها.

٦- لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية.

٧- سوف يستمر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في لعب دور تعزيز الثقة في الأسواق المالية من خلال تطبيق مخرجاته الحالية المتطورة، وبشكل يضمن الشفافية المطلقة.

٨- يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق وبغض النظر عن اي أزمات وخصوصاً أن لها دور لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية، وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لــ ٥٩٧ مستثمر، والذي أشار إلى:

أ- بأن ٧٩% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.

ب-بأن ٨٥% من المستثمرين يعتقدون انه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له اثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.

٩- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية وتجاوباً مع الأزمة باتخاذ عدد من الإجراءات المهمة وشكل لجان عليا وتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي هدفت إلى تحقيق هدفين رئيسيين:

أ-تطوير معايير عالمية مناط بها إخراج قوائم مالية تتمتع بشفافية عالية جداً.

ب- تزويد الآلية ودلائل الإرشاد المناسبة لتطبيق تلك المعايير.

١٠- لقد قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات واللقاء لاستقاء أراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة وبناء عليها تم إصدار كل ما هو ضروري، ومن أهم تلك الأمور الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة.

١١- إن فشل نظام المعلومات يكون له غالباً اثر خطير، مما يؤدي إلى تأخير حل أي أزمة، وتم الاستشهاد بالأزمة البنكية في الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨٠،

وكذالك بشكل مشابه ما حدث في أزمة البنوك اليابانية في عام ١٩٩٠، وان معايير المحاسبة يكون لها دورا رئيسي في حل الأزمات إذا ما تم التقيد بتعليماتها.

١٢- إن توقف عمليات الإقراض حاليا في ظل الأزمة الحالية يعود وبشكل رئيسي لفقدان الثقة بين المؤسسات المالية، والدعوة نحو وقف استخدام معايير القيمة العادلة لن يعيد الثقة للسوق ولن يحدث تغيير على عودة عمليات الإقراض لمسارها الطبيعي.

١٣- إن المشكلة الرئيسية هي احتلال الاستقرار المالي، ويعتقد البعض بأن معايير المحاسبية لا تهدف بشكل أو بآخر لإحداث الاستقرار المالي في الأسواق، ولكن الالتزام بها بشفافية عالية سوف يؤدي بشكل مباشر إلى الاستقرار المالي.

١٤- إن استجابة مجلس معايير المحاسبة الدولية للازمة الحالية يقع ضمن ثلاث مراحل رئيسية:

أ- تنفيذ مقترحات وتوصيات منتدى الاستقرار المالي المنشأ بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية

ب- تزويد تعديلات على المعايير الحالية ودلائل إرشاد متخصصة في ظل الأزمة

ت- إحداث تطويرات وتحسينات طويلة الأمد على المعايير

١٥- وقد أشار التقرير إلى جميع الخطوات التي تمت بالتفصيل حول موضوع الأزمة وبسرد تاريخي مبينا ماهية الإجراءات، وما هي اللجان التي تم تكوينها ومهام كل منها وخصوصا المجموعة الاستشارية العليا المزمع إنشاءها بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية والتي تتكون من عدد من الجهات العالمية والتي قد يصار إلى الانتهاء من تكوينها في الربع الأول أو الثاني من عام ٢٠٠٩ وان نتائجها ستكون ملزمة لمجلسي المحاسبة الدولي والأمريكي.(مجلة المدقق ، ٢٠٠٩م،العدد ٧٩- ٨٠).

معيار القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية :

لم تكن مهنة المحاسبة ومعايرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ ثار جدل كبير حول دور معيار القيمة العادلة Fair Value في إحداث الأزمة، وفي هذا السياق دعا جورج ماكين المرشح الجمهوري لرئاسة الجمهورية حينئذ وبمشاركة ٦٠ عضـوا مـن أعضاء الكونجرس أل SEC إلى وقف العمل فيه ولو بصفة مؤقتة. وذلك بحجة أن تطبيـق

أل (FAS, 157) ساهم في تضخيم غير مبرر لقيم العقار ومن ثم في قيم القروض العقارية الممنوحة من بنوك الاستثمار وما ترتب عليه في تضخيم قيم السندات العقارية والتي أدت إلى حدوث أول حلقات الأزمة بانهيار بنك Lemans Brothers. لكن فريقا معارضا وبدعم من (SEC، FASB، IASB) عارضوا هذه الدعوة وذلك على أساس أن القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض، وبرروا موقفهم هذا بأن البنوك الاستثمارية والتي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة، وبناء لذلك نادى هذا الفريق بتبني منهجاً وسطاً في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتوقفة Discounted cash flow في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة وذلك عوضا عن أسلوب Mark-Market (مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٢٠)، بغداد، ٢٠٠٩).

الثغرات المالية للقطاع المالي :

يتضح لنا مما سبق أعلاه بأن أهم الثغرات المالية التي برزت في قطاع الأعمال المالي هي الأصول المالية والتي تتكون من الأسهم والسندات بوجه عام والمشتقات المالية بوجه خاص، وخاصة بأن هذه الأدوات المالية يتم قياسها بمعيار القيمة العادلة مما نتج عنه مضاعفة أرباح الشركات في فترات سابقة وسبب في ذلك يعود إلى التقييم العادل للأدوات المالية، في حين انخفضت قيمة الأدوات المالية بسبب الأزمة المالية العالمية التي تم تقييم هذه الأدوات بالقيمة العادلة لها مما سبب في انخفاض أرباح الشركات في القطاع المالي بنسب كبيرة جداً مما أدى إلى إفلاس بعض هذه الشركات وخاصة بعد الانخفاض عن تكلفتها، ولقد قامت هذه الشركات بتقديم دعوى لعدم تطبيق معيار القيمة العادلة كما تم شرحه أعلاه.

كما أن أهم هذه الثغرات هي الديون المتعثرة أو ما أطلق عليها أسم الأصول المسمومة وهي أحد المصطلحات الجديدة التي برزت وظهرت للوجود بسبب الأزمة المالية العالمية والتي كان سببها الأول هي الرهن العقاري والتي أصبحت أصول وهمية تحتفظ بها هذه

الشركات والمؤسسات المالية في قوائمها المالية مما سبب في زيادة مخصصات القطاع المالي وعلى رأسها البنوك التجارية عموماً والبنوك الاستثمارية والعقارية بوجه خاص.

معيار القيمة العادلة من منظور نظرية المحاسبة :

نعلم أن الممارسة المحاسبية سبقت التنظير المحاسبي، في حين أن محاولات التنظير المحاسبي تنقسم إلى مدرستين فكريتين الأولى هي مدرسة تنظير المحاسبة كما هي كائنة فعلا ويطلق عليها المدرسة الوصفية التي تقوم على طريقة الاستقراء من الواقع وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المبادئ المقبولة قبولا عاما، المدرسة الثانية هي تنظير المحاسبة كما يجب أن تكون ويطلق عليها المدرسة المعيارية في التنظير المحاسبي وتقوم على طريقة الاستنباط المنطقي وتتخذ القواعد المحاسبية في ظلها شكل المعايير المحاسبية التي تلقى اتفاقا عاما ومن هذه المعايير معيار القيمة العادلة والذي يعتبر من نتاج المدرسة المعيارية والمبني على أسس علمية وهذا المعيار واجه في الآونة الأخيرة وخاصة في الأزمة المالية العالمية الكثير من الانتقادات وخاصة في قياس الأدوات المالية مما دعا الكثير إلى توجيه اتهامات كبيرة بشأن هذا المعيار مما أدى إلى تقديم دعوى إلى إلغائه وهذا ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية للدفاع عن هذا المعيار وتقديم التبريرات المنطقية بأن المحاسبة ليست المتسببة في هذه الأزمة وإنما ساهمت المحاسبة والمتمثلة في معاييرها وخاصة معيار القيمة العادلة بكشف الحقيقة عن تقييم الأدوات المالية لهذه الشركات وعليه فإن دفاع لجنة المعايير المحاسبة الدولية تدعم هذه المدرسة الفكرية أي المدرسة المعيارية بأنها المدرسة التي يجب أن تبنى عليها نظرية المحاسبة.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : الاستنتاجات

١. نستنتج من تاريخ الأزمات المالية أن معظم هذه الأزمات سببها الرئيسي الاقتصاد المالي أو الاقتصاد النقدي وليس الاقتصاد الحقيقي المعتمد على الإنتاج السلعي، حيث تسببت الأسواق المالية في حدوث هذه الأزمات المالية وترجع أسباب الكساد الكبير إلى التلاعب في الأسعار والمعلومات والإدارة السيئة للبورصة الأمر الذي تسبب في الهبوط الحاد في مستوى الأسعار والذي أنعكس سلباً على المستوى العام للأسعار في كافة قطاعات الاقتصاد الأمريكي والعالمي، وكذلك باقي الأزمات المالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م.

٢. أن أكثر السباب في حدوث الأزمات المالية هو سوء استخدام الأدوات المالية في الأسواق المالية وكذلك المضاربات في أسواق المال بأسعار مُبالغ بها وليس لأسباب اقتصادية متعلقة بالشركة.

٣. أن تزايد التعامل مع الأدوات المالية متمثلة في المشتقات المالية كان له الدور الكبير في الأزمة المالية العالمية وذلك لابتكار أدورات مالية شديدة التعقيد والمخاطرة.

٤. إن اتهام معايير المحاسبة الدولية والمتعلق بمعيار القيمة العادلة بأنها السبب في حدوث الأزمة المالية العالمية ما هو إلا اتهام باطل لا يوجد أدنى دليل على صحة ذلك، ويعود السبب لسوء الفهم والتحليل الفاشل، وإلقاء اللائمة على مجلس المعايير المحاسبة الدولية دون دراسة مسبقة مؤكده على صحة ذلك.

٥. أن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يؤدي إلى فقدان الشفافية والإفصاح وفقد ثقة المستثمر في القوائم المالية مما سيؤدي إلى الابتعاد عن التعامل في الأسواق المالية والذي سوف يؤدي بدوره إلى حالة ركود عالمية أكبر مما هي عليه الآن.

٦. تشير النتائج بأن مجلس المعايير المحاسبية سيساهم بشكل أو بأخر في حل هذه الأزمة مستقبلاً وخصوصاً أن مجلس المعايير المحاسبية الدولية شكلت لجنه عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليلا استرشاديا لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.

ثانياً : التوصيات

١- تفعيل دور البنوك المركزية في مراقبة المنتجات المالية للقطاع المالي في جميع تعاملات البنوك التجارية والعقارية والاستثمارية على حداً سواء وعدم السماح بالتعامل مع بعض المنتجات إلا بعد دراسة المنتج دراسة مستفيضة، والتوصل إلى أدوات مالية مقبولة ذات مخاطر منخفضة جداً.

٢- يجب الإفصاح والشفافية لدى القطاع المالي عن حجم التعثرات المالية التي تكبدها وخاصةً البنوك والإفصاح عن حجم الأصول المسمومة والموجودة لدى البنوك وأن يتم الإفصاح عن خطة للتخلص منها وتوضيح ذلك للمساهمين حتى يتم أعادة الثقة لهذه البنوك لدى المستثمرين وأن يتم الإفصاح عن ذلك في تقرير مجلس الإدارة.

٣- يجب على البنوك المركزية الوقوف مع البنوك المتعثرة، وتقديم مساعدة سريعة لهذه البنوك وخاصة تلك المتورطة بالأدوات المالية عالية المخاطر وكذلك الأصول المسمومة وسد هذه الثغرات المالية في تلك البنوك وذلك للحفاظ على الاقتصاد الوطني من حالة الركود الاقتصادي

٤- الحد من الاستثمار في المشتقات المالية ووضع قوانين صادرة من البنوك المركزية تحد من العمل في المشتقات المالية ووضع حد للمضاربات في أسواق العقود الآجلة للشراء أو البيع وعدم الاستثمار في السندات الوهمية.

٥- بحث البنوك عن مصادر للأرباح وذلك في الاستثمار في الاقتصاد الحقيقي وليس الاقتصاد المالي أو النقدي والابتعاد عن الاستثمار في المشتقات المالية ذات المخاطر العالية.

٦- يجب الإفصاح عن المشتقات وخاصة أنها تعرض في الفقرات خارج الميزانية فهي لا تظهر ضمن حسابات المصرفية وهذا ما جعلها خارجة عن إطار رقابة السلطات المالية والنقدية، عليه يجب أن يتم أظهرها ضمن ميزانيات البنوك حتى تستطيع الجهات الرقابية والمتمثلة في البنوك المركزية من الرقابة على هذه الأدوات المالية ووضع التشريعات التي تحكم العمل بها.

٧- يجب استخدام معيار القيمة العادلة في تقييم الأدوات المالية وذلك لصحة هذا المعيار من الناحية المحاسبية وخاصة في الأسواق النشطة والتي يمكن تحديد السعر العادل لهذه الأدوات وخاصة أن هذا المعيار قد ساهم بشكل كبير جداً في زيادة أرباح البنوك في فترات سابقة.

مصادر البحث

الكتب العربية :

١- كنعان، علي، (٢٠٠٨م)، **الأسواق المالية**، منشورات جامعة دمشق كلية الاقتصاد.

٢-هندي، منير، (٢٠٠٨م)، **أساسيات الاستثمار وتحليل الأوراق المالية**، المعارف، الإسكندرية.

٣-آل شبيب، دريد كامل، (٢٠٠٩م)، **الاستثمار والتحليل الاستثماري** ، الطبعة الأولى دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن

٤-الزاوي، خالد وهيب، (١٩٩٩م)، **إدارة الخاطر المالية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشط والتوزيع، الأردن

٥-العبادي، هشام فوزي دباس، (٢٠٠٨م)، **الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن

٦-هندي، منير،(٢٠٠٨م)، **إدارة المخاطر باستخدام التوريق والمشتقات** ، المعارف، الإسكندرية.

٧-الفضل، مؤيد؛ نور، عبد الناصر؛ الدوغجي، علي ،(٢٠٠٢م) ، **المشاكل المحاسبية المعاصرة**، دار المسيرة للنشرة والتوزيع والطباعة،الأردن

٨-مطر محمد، السويطي، موسى،(٢٠٠٤م)، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية**، دار وائل لنشر، الطبعة الثانية، الأردن.

المنشورات الرسمية:

٩-البقمي، سلطان بن عايض، **المحاسبة وتحديات الهندسة المالية**،جامعة أم القرى

١٠- رزق، جمال الدين؛دحدح، نبيل؛ التجاني، عادل؛ رزق الله، ابــراهيم (٢٠٠٩م)، **أوضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية**، الطبعة الأولى، صندوق النقد العربي.

١١- القشي، طاهر، ٢٠٠٩م ، **مجلة المدقق**، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، العدد ٧٩- ٨٠

١٢- **مجلة كلية بغــداد للعلــوم الاقتصــادية الجامعــة** (٢٠٠٩م)، العــدد (٢٠)، بغداد،العراق

١٣- **المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية**، ٢٠٠٨م

الفصل الرابع

القياس المالي لحوادث المرور وأثره على الاقتصاد الوطني

المقدمة :

تشير إحصائيات منظمة الصحة العالمية أن حوادث المرور تقتل سنوياً أكثر من مليوني شخص عبر العالم وتخلف نحو ٥٠ مليون جريح وخسائر مادية بنحو ٨٠٠ مليار دولار أميركي على مستوى العالم مما يؤثر على الاقتصاد الوطني لتلك الدول وخاصة التي ترتفع بها حوادث المرور ومنها الدول العربية.

كما تشكل حوادث المرور الكثير من الإضرار على مستوى الفرد من حيث الإصابات والوفيات التي تعد من المشاكل الاجتماعية المعاصرة، كما تعتبر حوادث المرور من أكثر المعوقات على عملية التنمية في مجتمع الدول النامية وخاصة الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية، حيث تشير الدراسات إلى أن الدول العربية تفوق الدول المتقدمة من حيث حجم الأضرار من حوادث المرور، في حين قامت بعض الدراسات بتقدير الفاقد الاقتصادي الذي تسببه الحوادث المرورية في الدول العربية بناء على النموذج البريطاني لتكاليف حوادث المرور حيث تقدر بنحو ٢٠ مليار دولار أمريكي سنوياً، هذه المبالغ الطائلة التي تسببها حوادث المرور كان يمكن أن تساهم في الاستفادة منها في مشاريع البنية التحية لهذه الدول أو تعميق مشاريع التنمية لتلك الدول.

مشكلة البحث:

تكمن المشكلة في مدى صحة أسس القياس المستخدمة في علمية قياس تكلفة حوادث المرور حيث تعتبر عملية قياس حوادث المرور من المشاكل المحاسبية المعاصرة وخاصة المتعلقة بقياس التكاليف المباشرة والغير مباشرة التي تسببها حوادث المرور وذلك بسبب اعتماد بعض هذه التكاليف وخاصة الغير مباشرة على التقديرات الشخصية والتي تكون في كثير من الأحيان غير موضوعية ولا تعكس الوضع الحقيقي لتكلفة حوادث المرور على الاقتصاد الوطني من منظور المحاسبة القومية.

أهمية البحث:

تسليط الضوء على مدى مساهمة القياس المحاسبي في عملية تقدير تكلفة حوادث المرور من منظور المحاسبة القومية والاستفادة من نتائجها في عملية تزويد متخذي القرار باتخاذ

قرارات التي تحد من حوادث المرور ومعرفة ما مدى تأثير حوادث المرور على الاقتصاد الوطني.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة طرق القياس المحاسبي في تقدير تكلفة حوادث المرور، وإلقاء الضوء على بعض الطرق السابقة والوقوف على محددات هذه الطرق في تقدير تكاليف حوادث المرور.

فرضية البحث :

في ضوء الأهداف المحددة للبحث وضعت الفرضية التالية :

بعض طرق القياس المحاسبية تعتمد بشكل كبير على التقديرات الشخصية مما يؤثر على مدى مصداقية هذه الطرق الغير مباشرة في قياس تكلفة حوادث المرور.

منهجية البحث:

أعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك من خلال الاستفادة من الرسائل العلمية والدوريات والكتب العربية والأجنبية.

أسلوب جمع البيانات :

سوف يكون الاعتماد في هذا البحث على بعض من المراجع المحاسبية من الكتب المحاسبية الحديثة التي تناولت موضوع البحث بالإضافة الى بعض المصادر مثل المؤتمرات العلمية المتعلقة بموضوع البحث وكذلك بعض من النشرات والمقالات العلمية.

خطة البحث :

مراعاة لأهمية البحث وتحقيقاً لأهدافه وفرضياته، فإن الباحث سوف يتناول البحث من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : **حوادث المرور**

المبحث الثاني : **القياس المالي لحوادث المرور**

نتائج البحث وتوصياته

المراجع

المبحث الأول :

حوادث المرور

مفهوم حوادث المرور :

جاء في نظام المرور بالمملكة العربية السعودية (المادة رقم ١٩١)،أن الحادث المروري هو كل حادث ينتج عنه إضرار مادية أو جسمية وغير مقبولة، فالحادث المروري هو ما يقع للمركبة أو منها أثناء سيرها فهو كل فعل مزهق للنفس أو متلف لأطراف الإنسان أو الأموال نشأ عن سير الإنسان أو وقوفه أو مركبته على الطريق (المطير، عامر، ٢٠٠٦م، ص ١٤).

إذا فحوادث المرور هي عبارة عن الإصابات المادية والمعنوية التي تصيب المركبة (السيارة الصغيرة أو الكبيرة) بسبب تصادم أو انحرافات فنية في المركبة أو لتصرفات سيئة لقائد المركبة مما يسبب خسائر مادية ومعنوية وهي ما تسمى حوادث المرور.

فقد أصبحت حوادث المرور في كل مكان في العالم وهو ما يترتب عليه خسائر بشرية واقتصادية بالغة الخطورة على المستويين الفردي الاجتماعي، وتزداد هذه الظاهرة بشكل كبير جداً في البلدان النامية حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي على أن حوادث الطرق هي ثاني الأسباب الرئيسة للوفاة بين سكان العالم، وخاصة بين المرحلة العمرية من ٥ سوات إلى ٢٩ سنة، وتقتل حوادث الطرق حوالي ١.٢ مليون نسمة سنوياً وتؤذي إلى إصابة وإعاقة ما بين ٢٠ مليون إلى ٥٠ مليون نسمة على مستوى العالم، كما يتوقع أنه بحلول عام ٢٠٢٠م أن تزيد نسبة الوفيات بسبب حوادث المرور حوالي ٨٠% في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

تكاليف حوادث المرور :

هي عبارة عن مجموع ما يسببه الحادث من أضرار مادية ومعنوية على مستوى الفرد والمجتمع حيث تنقسم تكاليف حوادث المرور إلى نوعين من التكاليف هما :

التكاليف المباشرة :

وهي عبارة عن التكاليف المادية والتي تتمثل في تكلفة الخدمات العلاجية المقدمة للمصابين إثناء حدوث الحادث صاحب المركبة والمركبات المتضررة من الحادث، حيث تشتمل على تكلفة العلاج وتكلفة الإقامة في المستشفيات وتكلفة الإسعاف وتكلفة الفحص الدوري الطبي للمصابين، كما تتضمن التكاليف المباشرة على تكلفة الأضرار في الممتلكات العامة

والخاصة ومنها الإضرار التي تلحق بالمركبة وتكلفة إزالة المركبة من الطريق والإضرار التي لحقت بالطريق وما سببته من إضرار مثل تلف أعمدة أو أسوار المباني أو إنارة الطريق، كما تتضمن أيضا تكاليف إدارة الحوادث المرورية ومنها تكاليف التحقيق في الحوادث وفحص المركبات ورفع المركبات المتضررة وخدمات الإطفاء والإنقاذ وإزالة مخلفات الحادث، وكذلك يوجد تكاليف تعتبر من التكاليف المباشرة وهي ما تتحمله شركات التأمين من مبالغ طائلة تصرف على المركبة المؤمن عليها تأمين شاملاً حيث تقوم هذه الشركات بتحديد تكلفة إصلاح هذه السيارة وتكلفة أصلاح السيارات الأخرى وكذلك تقوم بدفع المبالغ للمتضررين من الحادث وخاصةً إذا كان مالك المركبة يملك تأميناً شاملاً على مركبته وعلى غيره.

ثانياً : التكاليف غير المباشرة :

وهي عبارة عن تكاليف العنصر البشري وهي عبارة عن التكاليف التي يتكبدها العنصر البشري من أعاقة أو مرض أو حالة نفسية واجتماعية واقتصادية، كما تتضمن التكاليف الغير مباشرة تكلفة الفاقد في الإنتاج نتيجة الإصابة بمعنى أن العنصر البشري في حالة إصابته بحادث فقد يتوقف عن العمل نتيجة الإصابة أو الإعاقة التي يمكن أن تمنعه من العمل فإن ذلك يؤثر على مستوى الإنتاج، كما تتضمن التكاليف الغير المباشرة تكلفة في غاية الأهمية وهي تضرر الأسرة من الناحية المادية والاجتماعية والنفسية فمن الناحية المادية في حال عدم استطاعة المتضرر من العمل مرة أخرى في مجال عملة سوف يؤثر على دخله وبتالي تتأثر أسرته مادياً أو يتسبب في أتلاف مركبته حيث لا يمكن أصلاح مركبته مما يجعله يقدم على شراء مركبة أخرى مما يؤثر على دخلة المادي المفاجئ وخاصة إذا كان هذا المتضرر من ذوي الدخل المحدود، وأما من الناحية الاجتماعية سوف تؤثر على الأسرة من حيث زيادة المشاكل الاجتماعية في الأسرة وأما من الناحية النفسية ففي حال عجز أو توفي المتضرر سوف يؤثر ذلك نفسياً على أفراد أسرته، كما تتضمن التكاليف الغير مباشرة تكاليف تسبب ضرر للمجتمع ففي حال حدوث الحادث في الطرق سوف يسبب في عرقلة وتأخير الكثير عن أعمالهم أو يسبب لإضرار كبيرة لا يمكن تصورها في حال تسبب في إغلاق الطريق لمدة طويلة حتى يتم إزالة أثار الحادث ومن جهة أخرى هناك

تكلفة الإعانات الحكومية التي تقدم إلى المتضررين في حال أصاب المتضرر حالة إعاقة أو موت حيث ستقدم الإعانات الحكومية إلى أسرة المتضرر، كل هذه التكاليف تعتبر تكاليف غير مباشرة ويصعب في كثير من الأحيان تحديدها وذلك لتشعبها المعقد والتي تصيب الفرد والمجتمع بإضرار بسبب حوادث المرور.

إحصائيات حوادث المرور في الوطن العربي :

بين تقرير للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط زيادة خطر الوفاة على طرق الدول العربية بسبب حوادث المرور وأن دول المنطقة العربية تكبدت في عام ١٩٩٩م حوالي ٥.٧ بليون دولار أمريكي بسبب حوادث الطرق وأن حوادث المرور تحتل المرتبة الثانية من بين الأسباب المؤدية إلى الموت بين الإفراد الذين بلغوا سن العمل والإنتاج في المنطقة العربية، وتتحمل المنطقة العربية حوالي ٧% من عدد الوفيات بسبب الحوادث المرورية في العالم ويتوقع تقرير من منظمة الصحة العالمية لإقليم الشرق المتوسط أن القسط الأكبر من الزيادة العالمية في الوفيات والإعاقات بسبب الحوادث المرورية خلال السنوات القادمة سيكون من نصيب الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث تندرج غالبية دول الوطن العربي تحت هاتين الفئتين بينما تعمل الدول المتقدمة على تحسين مستوى السلامة المرورية على الطرق مما يخفض من عدد الوفيات والعجز والإصابات في إحصائيات حوادث المرور السنوية وبناء على ذلك فإن مؤشرات الحوادث المرورية في الدول العربية ستزيد زيادة كبيرة عن مؤشرات الحوادث المرورية في الدول المتقدمة. (مصدر سابق ، ص ٤١).

ففي عام ٢٠٠٢م بلغ عدد الحوادث المرورية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٧٤ ألف حادث مرور بينما كان عدد الحوادث المرورية في عام ١٩٩٠م في حدود ٩٧ ألف حادث مروري أي أن الحوادث المرورية على طرق دول مجلس التعاون زادت بنسبة ٣٨٧% خلال الفترة من عام ١٩٩٠م إلى عام ٢٠٠٢م.(مصدر سابق ، ص ٤١).
في حين تشير الإحصائيات الأخيرة في عام ٢٠٠٩م إلى أنه يقتل أكثر من ٢٦ ألف فرد و ٢٥٠ ألف مصاب و٦٠ مليار دولار هي حصيلة الخسائر البشرية والمادية العربية سنوياً بسبب حوادث الطرق، كما صدر بيان عن الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب

مناسبة أسبوع المرور العربي إن الإحصائيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية تؤكد أن حوادث المرور تتسبب على المستوى العالمي في مقتل أكثر من مليوني شخص سنويا، بالإضافة إلى ٥٠ مليون شخص مصاب، وأن الحوادث المذكورة تحصد أرواح صغار السن من الشباب، وهم حجر الأساس لدفع التنمية في مختلف البلدان في العالم.

حيث تعتبر حوادث المرور واحدة من أهم المشكلات التي تستنزف الموارد المادية والطاقات البشرية وتستهدف المجتمعات في أهم مقومات الحياة، وهو العنصر البشري، باعتباره القيمة الحقيقية المطلوب الحفاظ عليها، إضافة الى ما تحدثه من مشاكل اجتماعية ونفسية وخسائر مادية ضخمة حيث يذكر ان حوادث السير تقتل سنوياً أكثر من مليوني شخص عبر العالم وتخلف نحو ٥٠ مليون جريح وخسائر مادية بنحو ٨٠٠ مليار دولار أميركي حسب إحصائيات منظمة الصحة العالمية.

(http://www.q8antiacc.com/stacticalfol/fransdead.html).

حيث قدرت دراسة علمية حديثة حجم الفاقد الاقتصادي الناجم عن الحوادث المرورية في الوطن العربي بنحو ٢٤.١ مليار دولار كناتج لتقديرين خسائر التلفيات والإصابات والوفيات. إذ أفصحت الدراسة بأن تكلفة الحوادث المرورية من تلفيات في الممتلكات العامة والخاصة لوحده استحوذ على نسبة كبرى بحوالي ١٩.١ مليار دولار سنويا من إجمالي الفاقد الاقتصادي.

ولفتت الدراسة الحديثة التي أعدها الدكتور عامر بن ناصر المطير الصالح أستاذ النقل بكلية الآداب في قسم الجغرافيا بجامعة الملك سعود في الرياض، إلى أن تكلفة تلفيات الممتلكات العامة والخاصة تمثل نحو ٧٩ في المائة من التكلفة الإجمالية للحوادث المرورية في الوطن العربي.

وبين الصالح في الدراسة التي أعدها بتكليف من جامعة نايف للعلوم الأمنية، أن متوسط تكلفة الإصابات بسبب الحوادث المرورية في الوطن العربي بلغت حوالي ٣.٤ مليار دولار سنويا، في حين بلغ تكلفة الوفيات التي يتعرض لها سكان الوطن العربي سنوياً حوالي ١.٥ مليار دولار، وكشف الباحث في دراسته أن السعودية تعد أكثر الدول العربية خسارة

ضمن الفاقد الاقتصادي بسبب الحوادث المرورية ونتائجها، حيث بلغ مقدار هذه التكلفة ٢٤ مليار ريال (٦.٤ مليار دولار) سنوياً، تعادل ٢٧ في المائة من متوسط تقدير التكلفة الاقتصادية الإجمالية للحوادث المرورية في الوطن العربي، وأوضحت الدراسة أن المملكـــة المغربية جاءت في المركز الثاني تلتها قطر، ثم الجزائر، فالأردن (ثالثاً ورابعاً، وخامســـاً)، فيما حلت مصر في نهاية الدول الست الأكثر تكلفة اقتصادية فاقدة بســـبب الحـــوادث المرورية.(جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٦م ، عدد ١٠٢٤٥).

المباحث الثاني:

القياس المالي لحوادث المرور

مفهوم القياس المحاسبي :

عند الرجوع إلى أدبيات الفكر المحاسبي للمقومات العلمية للقياس المحاسبي، حيث عـــرف Campell مفهوم القياس بأن القياس بشكل عام يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها أما بطريقة مباشرة أو بطريقة غـــير مباشرة، لكن Steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حين عرفها بما يلي " يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي " أمـــا أكثـــر التعريفات تحديداً لعملية القياس المحاسبية الأمريكية(AAA) ورد فيه ما نصـــه "يتمثـــل القياس في قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلـــك بنـــاء علـــى ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة " (الحيالي ، ٢٠٠٢م، ص ٣٥-٣٦).

أما فيما يتعلق بالقياس المحاسبي لتكاليف حوادث المرور فإن القياس يتمثل في تحديد قيمـــة الإضرار والتلفيات التي سببها الحادث المروري ومنها ما يمكن حسابه وحصره مثل تكلفة السيارة تكلفة علاج المصاب وتكلفة التأمين على المركبة وتسمى هذه التكاليف المباشـــرة أما التكاليف الغير المباشرة والتي لا يوجد حتى الآن مقياس يعتمد عليه يتميز بالموضـــوعية وخاصة بما يتعلق من الناحية النفسية والاجتماعية وما يسببها الحادث من حالة نفسية لدى أسرة المتوفاة من الحادث فهي تعتبر من أحدى أصعب المشاكل التي يعاني منـــها الإطـــار الفكري الحالي للقياس المحاسبي لتكاليف الغير مباشرة من منظور المحاسبة القومية للمحاسبة والتي تعتبر أهم عقبة في قياس التكاليف الغير مباشرة لحوادث المرور، ويكمـــن الســـبب الرئيسي في صعوبة قياس التكاليف والآثار الاجتماعية الغير مباشرة.

القياس المحاسبي لحوادث المرور :

بعد معرفة مفهوم القياس لحوادث المرور يبقى علينا تسليط الضوء على القياس المحاســـبي لتكاليف المباشرة والتي تقترن بكثير من المؤشرات الاقتصادية وسوف نتطرق إلى أفضـــل الطرق في قياس التكاليف المحاسبية وأثرها على الاقتصاد الوطني كالتالي :

طريقة الناتج الإجمالي :

وتتلخص الطريقة في حساب مجموع الخسائر المترتبة على الحادث المروري كتكلفة إصلاح المركبات والعلاج ويضاف إليها إجمالي القيمة لإنتاج الأفراد المتوفين في المستقبل وتضاف

نسبة متغيرة تصل إلى ٥٠% من إجمالي التكلفة السابق حسابها كمعادل للآلام والأحزان التي يسببها الحادث في الجانب الاجتماعي وتعد هذه الطريقة هي الأقرب من الناحية النظرية ولكن تجد صعوبة في أن البيانات قد تكون غير دقيقة وفي نفس الوقت صعوبة قياس المقابل المادي للآلام والأحزان، كما يعيب هذه الطريقة هي إضافة إجمالي قيمة الإنتاج للأفراد المتوفين فقط بدون الذين ذكر الإفراد الذين سوف يعودا إلى العمل بعد قضاء مدة علاجهم في المستشفيات.

طريقة الناتج الصافي :

وهذه الطريقة لا تختلف عن سابقتها إلا بخصم القيمة الحاضرة للاستهلاك المستهلاك المستقبلي للأفراد (الضحايا) من إجمالي التكلفة في الطريقة الأولى، وحساب القيمة الحاضرة للاستهلاك يعتمد على متغيرات عديدة وبيانات متشابهة، مهما توخينا الدقة فلن نصل إلى رقم يمكن الاعتماد عليه ويمكن في هذا الصدد أن يتم حساب العلاقة بين قيمة الأجر وقيمة الإنتاج، وبمقتضى بيانات الضحية يمكن تحديد أجره وتدرجه وعدد السنوات التي يعد فيها عاملاً منتجاً ومن ثم يمكن الوصول إلى رقم أقرب إلى الدقة، وهذه الطريقة تتميز بتعقيدها وخاصة في معرفة قيمة الأجر وقيمة الإنتاج وذلك لاختلاف إنتاجيات الأفراد في العمل.

طريقة التأمين على الحياة :

وتعنى هذه الطريقة بقيمة التأمين على الحياة أو الأعضاء الذي حددته الضحية سلفاً، حيث تضاف إلى الخسائر المادية الأخرى، وتفترض هذه الطريقة أن معظم الأفراد يؤمنون على حياقم في ظل دور الوعي والمؤسسات التأمينية في الغرب، ومع ذلك فإن هذه الطريقة يعبها الاعتماد على تقدير شخصي دون النظر إلى انعكاس تكلفة الحادث على الاقتصاد القومي، كذلك هناك طريقة تقدير قيمة ما تم دفعه للمتضررين من شركات التأمين ويمكن معرفة ذلك من إحصائيات شركات التأمين على المركبات والحوادث وذلك يفيد في معرفة وتقدير الخسائر المادية التي تم دفعها للمتضررين في الحوادث سواء كانت الحوادث المرورية صغيرة أو كبيرة.

حساب قيمة التعويض المقرر من المحكمة :

وتعتمد هذه الطريقة على أحكام التعويض في جرائم القتل أو الإصابة الخطأ كأساس لحساب تكلفة حوادث المرور على الطرق، وواضح أن في ذلك تبسيط شديد لطبيعة حسابات التكلفة وإهمال لعناصر متعددة من مكونات تكلفة الحادث المروري، ولا يمكن الاعتماد على هذه الطريقة فقط لانها تهمل كثير من التكاليف المباشرة والغير مباشرة وأنما يكمن أعتبارها نوعاً من التكاليف يمكن ضمنها من التكاليف الأخرى التي تكبدها الحادث المروري.

حساب التكلفة الضمنية الداخلة في حساب الإنفاق العام:

وتعتمد هذه الطريقة في حساب متوسط تكلفة الحادث على أساس قيمة الإنفاق الحكومي المقرر لتأمين الطرق على فرق عدد الحوادث في عامين متتاليين، حيث يتضح من ذلك صعوبة الفصل بين الإنفاق على إنشاء وصيانة الطرق لأهداف استكمال ودعم البنية القومية وبين الإنفاق على الطرق من أجل منع أو تقليص حوادث المرور ومن ثم يعد تقدير التكلفة طبقا لهذه الطريقة جزافاً لا يجوز الاعتماد عليه.

والحقيقة أن كل هذه الطرق لا تجاوز كونها تجريبية وتقريبية تعتمد على البيانات المتاحة أو النظم العامة المطبقة لخصوصية المكان والأفراد ولو تم حساب تكلفة حادث واحد بطرق مختلفة فسوف تتغير التكلفة من طريقة إلى أخرى بل في الطريقة نفسها من باحث أو أكثر، والشيء المتفق عليه أن معظم الدول تقوم بحساب الخسائر الاقتصادية من حوادث الطرق وقد يختلف الأسلوب من دولة إلى أخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر إلا أن العناصر المكونة لحساب الخسائر الاقتصادية لحوادث المرور قد تكون ثابتة وأبرز تلك العناصر هي الفاقد من أجور العمل والمصاريف الطبية على الإصابات والإعاقات وتكلفة إجراءات التأمين وتكلفة تلفيات الممتلكات العامة والخاصة وتلفيات الأجهزة المستخدمة من إدارة المرور لإصلاح ما نتج عن الحوادث ورفع مخلفاتها.(السيد، راضي عبد المعطي، ٢٠٠٨م ، ص ص ١٤٤– ١٤٨).

محددات القياس المحاسبي لتكاليف حوادث المرور :

مما سبق يتضح أن هناك محددات كثيرة لعملية القياس المحاسبي وسوف نختصر تلك المحددات في عملية القياس على نوعين من التكاليف هما كالتالي :

محددات التكاليف المباشرة :

تكمن محددات التكاليف بشكل رئيسي في التكاليف المباشرة في تشعب وكثرة التكاليف التي تصيب الأفراد والمجتمع من إضرار ففي حين يتم الحادث المروري سوف يدخل في حساب التكاليف المباشرة العديد من التكاليف منها ما يمكن تقدير قيمة الضرر الذي سببته والبعض الأخر يصعب تقدير الضرر الذي تسبب الحادث فيها.

محددات التكاليف الغير مباشرة :

تكمن محددات التكاليف غير المباشرة في عدم الموضوعية في عملية القياس وخاصة بما يتعلق بالجانب الاجتماعي و النفسي الذي خلفه الحادث والذي تسبب في وفاة السائق مثلا فما هي قيمة التأثير النفسي على أفراد أسرته؟ وما هي قيمة الأحزان التي تسببها الحادث المروي للأسرة؟، أما من الناحية الاجتماعية فما هي مقدار الخسائر التي تسبب بها الحادث أثناء تعطل مركبات الأفراد في الطريق الذي يقع الحادث به وما هو مقدار قيمة عدم وصول الكثير إلى أعمالهم في الوقت المحدد وما يترتب عليه من تكاليف وخسائر قد تكون كبيرة جداً بسبب ذلك التأخير أو إلى تأخر أحد الأفراد عن رحلته عن طريق الطيران أو القطار في الوقت المحدد مما قد سبب له خسائر مادية ومعنوية كبيرة بسبب تأخره عن الرحلة، والكثير من هذه المشاكل التي لا يمكن قياسها نقدياً بسبب ما قد سببه الحادث من إضرار للمجتمع.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا : الاستنتاجات

١. نستنتج أن مفهوم حوادث المرور هي عبارة عن الإصابات المادية والمعنوية التي تصيب المركبة (السيارة الصغيرة أو الكبيرة) بسبب تصادم أو انحرافات فنية في المركبة أو لتصرفات سيئة لقائد المركبة مما يسبب خسائر مادية ومعنوية للافراد والمجتمع على حدا سوا.

٢. لقد أصبحت حوادث المرور وما يترتب عليها من خسائر بشرية واقتصادية بالغة الخطورة على المستويين الفردي الاجتماعي في كل مكان في العالم ، وتزداد هذه الظاهرة بشكل كبير جداً في البلدان النامية حيث تؤكد منظمة الصحة العالمية ذلك.

٣. نستنتج أن التكاليف حوادث المرور تنقسم إلى تكاليف مباشرة وهي عبارة عن التكاليف المادية التي يمكن قياسها وتتصف بالموضوعية، والتكاليف الغير مباشرة وهي عبارة عن التكاليف المعنوية التي تسبب الحادث بها من الناحية الاجتماعية النفسية حيث تتصف هذه التكاليف بعدم الموضوعية في القياس.

٤. تشير الإحصائيات الأخيرة في عام ٢٠٠٩م إلى أنه يقتل أكثر من ٢٦ ألف فرد و ٢٥٠ ألف مصاب و٦٠ مليار دولار هي حصيلة الخسائر البشرية والمادية العربية سنوياً لحوادث المرور في الوطن العربي وهذا الرقم كبير جداً في تأثيره على اقتصاديات تلك الدول.

٥. أن القياس المحاسبي لتكاليف حوادث المرور يتمثل في تحديد قيمة الإضرار والتلفيات التي سببها الحادث المروري ومنها ما يمكن حسابه وحصره ومنها ما لا يمكن حسابه وحصره حيث تعتبر أحدى أصعب المشاكل التي يعاني منها الإطار الفكري

الحالي للقياس المحاسبي للتكاليف الغير مباشرة لحوادث المرور والتي تعتبر أهم عقبة في قياس التكاليف الغير مباشرة لحوادث المرور.

٦. تعددت الطرق لقياس التكلفة الاقتصادية لحوادث المرور وكل الطرق السابق ذكرها تتميز بعدم الموضوعية في القياس في كثير من تلك الطرق إلا أنه يمكن الاستفادة من بعض تلك الطرق لقياس التكلفة الاقتصادية وخاصة تلك الطرق التي تتصف بالموضوعية في القياس المحاسبي والبعيدة كل البعد عن الاجتهادات الشخصية.

ثانياً : التوصيات

١. يجب على جميع أجهزة الدولة المشاركة في تقديم المعلومات التي تسببه حوادث المرور وذلك للخروج بمعلومات تساعد على معرفة حجم الخسائر التي تكبدها أي جهاز حكومي بسبب الحادث المروري مثل الصحة و الأمن العام والمحاكم والضمان الاجتماعي وغيرها.

٢. يجب زيادة توعية الأفراد بقواعد المرور والسلامة في الطرقات وتطبيق أشد العقوبات على المخالفين حيث توضح بعض الدراسات أن دولة الأمارات العربية المتحدة طبقت عقوبات رادعة بحق المخالفين مما سبب في انخفاض حوادث المرور بشكل كبير جداً .

٣. يجب الاستفادة من الفوائض المادية التي توفرها حوادث المرور و التي يمكن الاستفادة منها في النمو الاقتصادي في الدولة حيث أن هذه المبالغ الكبيرة يمكن أن تساهم بشكل كبير جداً في عملية النمو الاقتصادي في تلك الدول.

٤. وأخيراً يجب البحث والكتابة عن معايير لقياس التكاليف المباشرة والغير مباشرة تتصف بالموضوعية والقبول لمعرفة حقيقة القيمة التي تتكبدها الدول من حوادث المرور .

مصادر البحث

١. الحيالي ، وليد ناجي، (٢٠٠٧م)، **نظرية المحاسبة** منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

٢. المطير ، عامر بن ناصر، (٢٠٠٦م)، **حوادث المرور في الوطن العربي حجمها وتقدير تكاليفها الاقتصادية**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض

٣. السيد، راضي عبد المعطي، (٢٠٠٨م)، **الآثار الاقتصادية لحوادث المرور**، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز البحوث والدراسات، الرياض

٤. **حوادث المرور** ، (٢٠٠٣م)، ندوة حوادث المرور في مقر جامعة نايف العربية الأمنية بالرياض.

الجرائد والمجلات :

١-الحميدي، محمد، (٢٠٠٦م)، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد ١٠٢٤٥.

مصادر الانترنت

http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=397073&issueno=10245

http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2007/pr17/ar/

http://www.q8antiacc.com/stacticalfol/fransdead.html#26%20الف%٢٠قتيل%٢٠وربع